ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تصفية شركة "الحديد والصلب"..
القرار الصعب

- القرارات الافتتاحية لـ"بايدن".. إلغاء "إرث ترامب"
- تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية
- لقاح كورونا وسياسات الصحة.. تساؤلات مصرية
- مأزق الخصوصية وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

FEB 2021
العدد (18)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

تقديرات مصرية

تصفية شركة «الحديد والصلب».. القرار الصعب

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- تصفية شركة الحديد والصلب.. والإصلاح الاقتصادي

قضايا دولية 10

- القرارات الافتتاحية لـ"بايدن".. إلغاء"إرث ترامب"
- توجهات "لاشيت" المرشح الأقرب لخلافة "ميركل"

قضايا الأمن والدفاع 22

- تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية
- سيناريوهات علاقة قطر مع تركيا وإيران بعد المصالحة
- انتخابات إسرائيلية وفلسطينية.. هل يتحرك السلام؟

قضايا السياسات العامة 34

- تصفية شركة "الحديد والصلب".. القرار الصعب
- صندوق النقد.. رؤية إيجابية لأداء الاقتصاد المصري

قضايا نوعية 44

- لقاح (كوفيد- 19) وسياسات الصحة: تساؤلات مصرية
- الجدوى الاقتصادية والبيئية لمبادرة إحلال السيارات القديمة

كيف يفكر العالم؟ 62

- مأزق الخصوصية وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

بيانات وإحصائيات 70

- موقع مصر على مؤشر الحوكمة العالمي

الافتتاحية

تصفية شركة الحديد والصلب.. والإصلاح الاقتصادي

* د.عبد المنعم سعيد

"تقديرات مصرية".. مطبوعة تسعى إلى التعامل مع القضايا القومية الكبرى من زوايا مختلفة، قد تكون قومية، أو إقليمية، أو محلية، وأحيانًا تنبع من مثال واحد يبدو صغيرًا أو محدودًا، لكنه في الواقع يعبر عن قضية كبيرة ومؤثرة على الواقع، سواء كان استراتيجيًّا، أو سياسيًّا، أو اقتصاديا، فهي متعددة الأوجه، وبهذه الصفة تصبح موضع اهتمام الرأي العام.

المثال الواضح على هذه الحالة هو النقاش الجاري في الإعلام المصري، وفي مجلس النواب، حول تصفية شركة حلوان لصناعة الحديد والصلب التي جرى إنشاؤها في عام 1954. فبعد ما يقرب من سبعة عقود؛ فإن الشركة عمليًّا لا تعمل، حيث توقفت أفرانها الأربعة عن العمل، وتحملت خسائر فادحة، وباتت مدينة بشدة.

في الحالتين، صارت الشركة عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة، ولم يعد هناك حل لها -بعد محاولات كثيرة للإصلاح- إلا التصفية، وهو ما سبّب معارضة ملحوظة باعتبارها إرثًا تاريخيًّا من ناحية، وأن إصلاحها لا يزال ممكنًا من ناحية أخرى.

لكن القضية تشمل ما هو أكبر، فهناك 48 شركة من شركات قطاع الأعمال العام لا سبيل لها للخروج من مأزقها إلا التصفية، وما تبقى في معظمه من شركات عامة سوف يسير في هذا الطريق، سواء كان ذلك لإيقاف نزيف الخسائر والديون التي لم تعد الموازنة العامة على استعداد لتحملها، أو لأن الشركات قد تعداها الزمن والتكنولوجيا، أو أن منتجاتها قد عفّى عليها الزمن داخليًّا وخارجيًّا.

الأمر هكذا يجعل القضية ماسّة بالاقتصاد القومي ككل، خاصة وأن ما تبقى من الشركات البالغة 125 شركة تعاني هي الأخرى مصاعب كبيرة، خاصة في القدرة على المنافسة في الداخل والخارج.

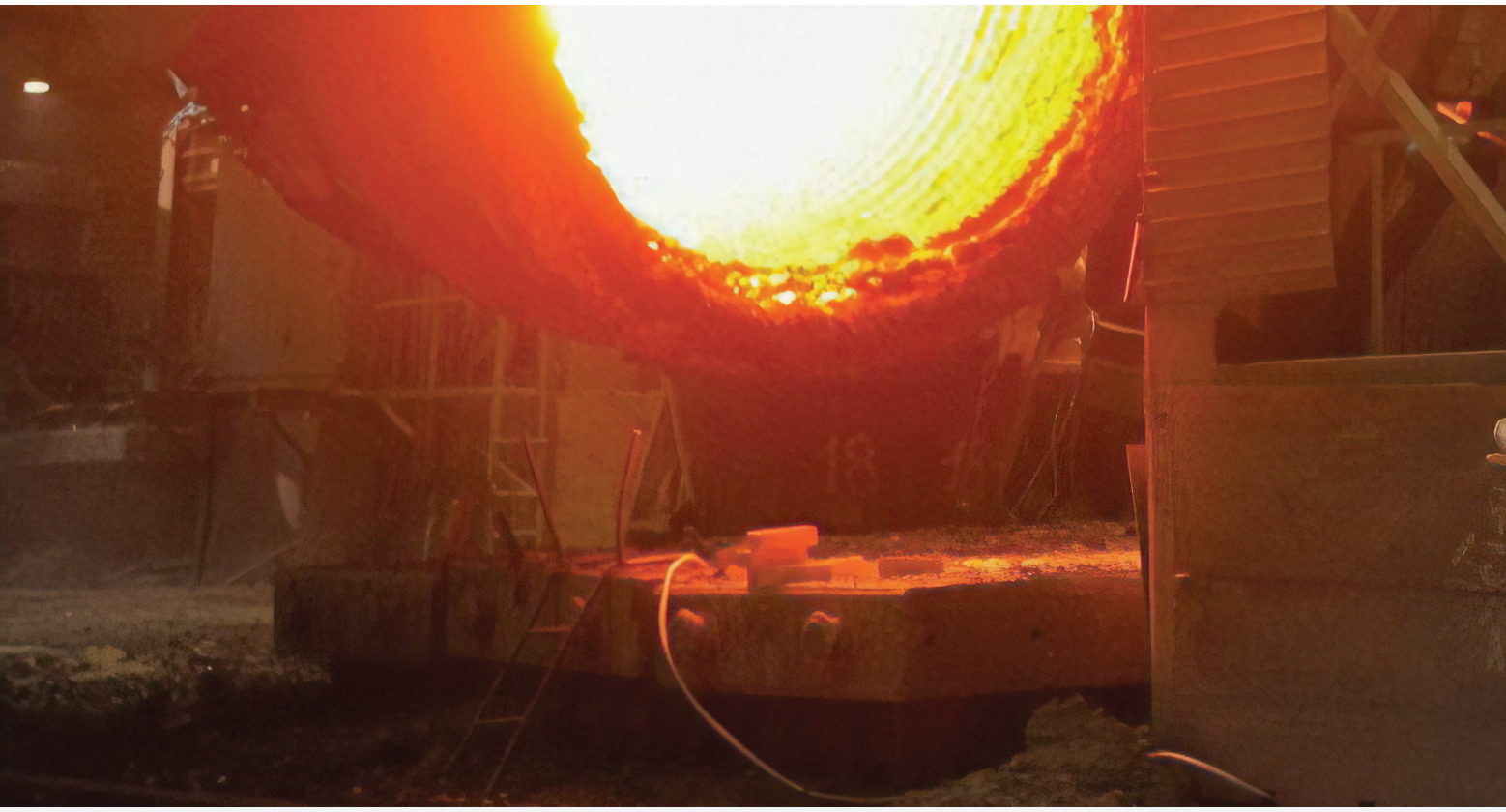

لذلك، فإن الأمر بات يقتضي مراجعة لمجمل "الاقتصاد العام" في مصر، وهذا لا يشمل فقط شركات قطاع الأعمال، وإنما كلّ ما يمت إلى التعريف بصلة من مرافق الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والبريد والمصانع الحربية، وما يتعلق بالموارد الطبيعية من مناجم وأراضٍ وممرات بحرية مثل قناة السويس.

تحديد حجم الاقتصاد العام في مصر يضع قضية شركات قطاع الأعمال العام في حجمها الصحيح، أما إذا كانت القضية هي مصنع الحديد والصلب والشركات الخاسرة كلها، فإن حجمها في الطاقة الاقتصادية المصرية يتواضع كثيرًا.

بهذه الحالة، تكون عملية الإصلاح الاقتصادي القومي الذي تسير فيه الدولة بثبات منذ العام المالي 2015/2014 إلى الآن هو المخرج للقضية الاقتصادية في مصر، سواء في شقها العام أو الخاص، ولا تعود المسألة إصلاح مصنع بعينه، وإنما تجهيز البيئة الاقتصادية لقدر أكبر من القدرة على المنافسة الداخلية التي تمنع الاحتكار، والمنافسة الخارجية التي تجعل من هدف الدولة للتصدير 100 مليار دولار ممكن التحقيق. تلك هي المسألة.

قضايا دولية

1 القرارات الافتتاحية لـ«بايدن».. إلغاء «إرث ترامب»

خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد تسلمه السلطة في الولايات المتحدة في الـ20 من يناير 2021، أصدر الرئيس "جو بايدن" 30 أمرًا تنفيذيًا وتوجيهًا رئاسيًا ارتكزت معظمها على مواجهة سريعة لجائحة (كوفيد-19) وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن قرارات أخرى متعلقة بالتعداد السكاني والاقتصاد والبيئة والمساواة والهجرة. وبدا أن عشرة من تلك القرارات الثلاثين تُبطل سياسات سلفه "ترامب"، ما يُشير إلى طبيعة التوجهات القادمة لـ"بايدن" والتي ترتبط بوعود انتخابية كان قد أطلقها إبان حملته لانتخابات الرئاسة.

2 توجهات «لاشيت» المرشح الأقرب لخلافة «ميركل»

انتخب حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الحاكم "أرمين لاشيت"، في يناير 2021، رئيسًا له ليفتح بذلك الطريق أمامه لخلافة "أنجيلا ميركل"، خاصة أن الأخيرة تدعمه في منصب المستشارية في ألمانيا. لكن مع ذلك، ثمة متغيرات أخرى في مقدمتها أزمة (كوفيد-19) التي قد تساهم في تغير المشهد السياسي، ناهيك عن وجود منافسين آخرين لـ"لاشيت". لذا، من المتوقع أن يستمر غموض خلافة "ميركل" حتى سبتمبر المقبل. وعليه: من هو لاشيت؟ وما طبيعة توجهاته داخليًّا وخارجيًّا، وأبرز التحديات التي تواجهه؟.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

القرارات الافتتاحية لـ «بايدن».. إلغاء «إرث ترامب»

* بلال منظور
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلال الأيام الثلاثة الأولى بعد تسلمه السلطة في الولايات المتحدة في الـ20 من يناير 2021، أصدر الرئيس "جو بايدن" 30 أمرًا تنفيذيًا وتوجيهًا رئاسيًا ارتكزت معظمها على مواجهة سريعة لجائحة (كوفيد- 19) وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن قرارات أخرى متعلقة بالتعداد السكاني والاقتصاد والبيئة والمساواة والهجرة. وبدا أن عشرة من تلك القرارات الثلاثين تُبطل سياسات سلفه "ترامب"، ما يُشير إلى طبيعة التوجهات القادمة لـ"بايدن" والتي ترتبط بوعود انتخابية كان قد أطلقها إبان حملته لانتخابات الرئاسة.

كورونا وتداعياتها

- أبطل "بايدن" قرار "ترامب" بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية، حيث عين "بايدن" فريق وفد واشنطن إلى المنظمة العالمية، وذلك للعمل على استعادة "القيادة الأمريكية" لجهود الاستجابة الدولية وتعزيز الأمن الصحي العالمي. كما تم إنشاء منصب خاص بإيفاد التقارير المتعلقة بالجائحة مباشرة إلى الرئيس، إضافة إلى توجيهات بالإسراع في إنتاج الأمصال، وتقديم جميع أوجه الدعم الخاصة بمعدات الوقاية من العدوى، وفرض ارتداء أقنعة الوجه في الأماكن العامة.

- أمر "بايدن" أيضًا بتوجيه الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ FEMA بتوسيع نطاق السداد للولايات الأمريكية لتغطية تكاليف وإمدادات الطوارئ بالكامل. كما اشتملت الأوامر على قرارات خاصة بزيادة قدرة اختبارات العدوى عبر إنشاء "مجلس اختبار الوباء"، وتعزيز لآليات تجميع وتبادل المعلومات الخاصة ببيانات الجائحة على الصعيد الفيدرالي، وإصدار إدارة السلامة والصحة المهنية لمعايير تطبيق حالات الطوارئ، هذا بالإضافة إلى توجيه وزارتي الصحة والتعليم بتقديم إرشادات عودة فتح المؤسسات التعليمية.

- أصدر الرئيس الأمريكي أيضًا أربعة أوامر تنفيذية معنية بمخاطبة الاقتصاد، ومعالجة الآثار السلبية الناتجة عن انتشار الجائحة. إذ أبطل أحد تلك الأوامر سياسة "ترامب" التي أغلّت معونات حماية العاملين، وذلك في إطار سياسة "بايدن" لمواجهة التداعيات السلبية على الفئات الأكثر تضررًا من الوباء على الصعيد الاقتصادي، من خلال إعادة الحماية للعمال الفيدراليين، ووضع أساس لـ15 دولارًا كحد أدنى للأجور في الساعة. كما أصدر توجيهات بسرعة دعم الفئات المتضررة وغير القادرة على النفاذ للموارد الغذائية، أو من فقدوا وظائفهم جراء انتشار الجائحة، فضلًا عن تمديد فترة السماح لسداد مدفوعات قروض الطلاب والفوائد للأمريكيين الذين لديهم قروض طلابية على المستوى الفيدرالي حتى 30 سبتمبر 2020.

- جاءت ثلاثة أوامر تنفيذية لبايدن معنية بتعزيز المساواة العادلة لمعالجة آثار العنصرية والتمييز التي واجهتها الولايات المتحدة إبان انتشار الوباء. إذ تم إنشاء فريق العمل المعنيّ بالمساواة الصحية للمساعدة في ضمان الاستجابة العادلة للوباء لجميع المواطنين. كما تم إلغاء اللجنة التي أنشأها "ترامب" في سبتمبر 2020، والتي أصدرت تقريرها رقم 1776 قبل يومين من خروج "ترامب" من البيت الأبيض، والمعنية بتقديم المناهج التعليمية من منظور قومي أمريكي في مواجهة الأطر التي تتضمن مرجعيات عرقية مختلفة للتاريخ الأمريكي ومناهج التعليم به، إذ وجه الأمر التنفيذي لـ"بايدن" بضمان المساواة العرقية في التعليم، فضلًا عن منع التمييز في أماكن العمل على أساس التوجه أو الهوية الجنسية.

البيئة والهجرة

- تضمن الأمران التنفيذيان المعنيان بقضية البيئة إلغاء أكثر من مائة من سياسات "ترامب" الخاصة بالبيئة والتي نتج عنها انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، وتدشينه خط أنابيب للغاز بين الولايات المتحدة وكندا. فقد صدر الأمر التنفيذي الأول بإعادة انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقية باريس للمناخ في غضون ثلاثين يومًا، بالإضافة إلى وقف تنفيذ مشروع إمداد خط أنابيب الغاز من كندا إلى الولايات المتحدة.

- في المسار ذاته، ألغى "بايدن" قرارات إدارة "ترامب" بوضع قيود على حاملي جوازات السفر من سبع دول ذات أغلبية مسلمة من الدخول إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إلغاء توسع "ترامب" في إنفاذ قوانين الهجرة داخل الولايات المتحدة، والتي سعت إلى تطبيق قانون الهجرة بشكل صارم، وترحيل المهاجرين غير الشرعيين، وهو القانون الذي شهدت التقارير الصادرة على تراجع فعاليته وتأثيره عن الفترة ما قبل تولي "ترامب" للحكم في 2016.

- اشتملت الأوامر التنفيذية على قرار بوقف بناء الجدار الحدودي بين الولايات المتحدة والمكسيك، عبر إلغاء إعلان الطوارئ الوطني المستخدم في تمويله، فضلًا عن صدور توجيه بتمديد تأجيلات الترحيل وتصاريح العمل للمهاجرين من ليبيريا، والمتمتعين بملاذ آمن في الولايات المتحدة حتى 30 يونيو 2022. في هذا الإطار، تم صدور أمر تنفيذي يلغي سياسة "ترامب" التي استثنت الأجانب غير الشرعيين من قاعدة التقسيم بعد تعداد 2020، وذلك بتوجيه "بايدن" بتضمين المقيمين من غير المواطنين والمهاجرين في التعداد السكاني للولايات لأغراض التمثيل في الكونجرس واعتبارهم ضمن عدد سكان الولاية بغض النظر عن وضع الهجرة القانوني.

- بشكل عام، لجأ "بايدن" إلى آلية الأوامر التنفيذية لتمرير سياساته بشكل سريع وبصورة مكثفة غير مسبوقة عند مقارنتها بعدد الأوامر التي أصدرتها الإدارات السابقة في الـ14 يومًا الأولى من الحكم. فقد أصدر "ترامب" 8 أوامر، و"أوباما" 9، و"بوش" أمرين، و"كلينتون" 3. إلا أن الأمر التنفيذي قد يمكن عرقلته عبر المحكمة العليا أو الكونجرس أو حتى المحاكم الفيدرالية، أما البرامج الخاصة بالسياسات وتفصيلاتها فستأتي عبر التعامل مع "الكونجرس" والتفاوض بشأن القوانين المراد تمريرها.

ملاحظات أساسية

- **إلغاء إرث "ترامب":** يمثل هذا الإرث قيدًا على تحركات "بايدن" المستقبلية، إذ تُعد ثلث الأوامر التنفيذية الصادرة بمثابة إلغاء لقرارات إدارة "ترامب" السابقة، والتمهيد لأرضية جديدة تسمح لإدارة "بايدن" بالعمل دون خطوط سياسية لا تمكنه من العبور منها. أضف إلى ذلك أن السياسة الأمريكية يمكن أن تكون قد دخلت في معترك محو ما دشنته الإدارة السابقة لإرساء الإدارة الجديدة لقواعدها. فقبل تولي "ترامب" الحكم، ألغى الكونجرس قانونًا واحدًا سنته إدارة "كلينتون" خلال السنة الأخيرة من منصبه. أما بعد تولي "ترامب" الحكم، فقد ألغى 14 قانونًا لإدارة "أوباما" في الأربعة شهور الأولى. وبالتالي، فإن قرارات الإلغاء تشير إلى احتمالية دخول السياسة الأمريكية في إطار الانقطاع ما بين الإدارات بما قد يؤدي إلى تصاعد الأيديولوجيات المتقابلة وتصادمها.

- **أولوية الداخل:** يمثل الداخل الأمريكي أولوية قصوى لإدارة "بايدن"، وهو الملف الذي استند إليه في حملته الانتخابية ويواجه تحديات الاستقطاب الأمريكي بين الجمهوريين المؤيدين لـ"ترامب" والرافضين له، خاصة بعد حادثة اقتحام الكونجرس. ويشير هذا الأمر إلى تصدر ملف تماسك النسيج المجتمعي ومعالجة الأضرار الواقعة على الفئات الأكثر تضررًا من جائحة كورونا والتداعيات السلبية على الاقتصاد على قائمة أولويات إدارة "بايدن".

- **القيادة العالمية:** وُجّه أكثر من أمر تنفيذي لبايدن تحت عنوان إعادة الولايات المتحدة للقيادة العالمية لمكافحة الوباء والانضمام لمنظمة الصحة العالمية واتفاقية باريس للمناخ، بما يشير إلى إمكانية انتهاج سياسة خارجية مغايرة للصدامات المتكررة التي تسببت بها إدارة "ترامب"، حيث قد تضطلع إدارة "بايدن" بالعمل في الإطار الجماعي للحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، واستهلت هذا التوجه بالاتصال بكندا والمكسيك على حدودها، وقد تحمل تلك الاتصالات إمكانية إعادة صياغة اتفاق منطقة التجارة الحرة الأمريكية ومعالجة أكثر هدوءًا لقضية الهجرة الحدودية مع المكسيك.

ختامًا، تمثل الأوامر التنفيذية المكثفة في حد ذاتها مؤشرًا على احتمالية تغيّر وجه السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى إمكانية استفادة إدارة "بايدن" من ذلك بتأسيس أرضية لمخاطبة قضايا الشرق الأوسط والصين في إطار الدور القيادي العالمي الجماعي للولايات المتحدة وليس المواجهة الثنائية بين طرفين.

توجهات «لاشيت» المرشح الأقرب لخلافة «ميركل»

* آية عبدالعزيز
باحث بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انتخب حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الحاكم "أرمين لاشيت"، في يناير 2021، رئيسًا له ليفتح بذلك الطريق أمامه لخلافة "أنجيلا ميركل"، خاصة أن الأخيرة تدعمه في منصب المستشارية في ألمانيا. لكن مع ذلك، ثمة متغيرات أخرى في مقدمتها أزمة (كوفيد-19) التي قد تساهم في تغير المشهد السياسي، ناهيك عن وجود منافسين آخرين لـ"لاشيت". لذا، من المتوقع أن يستمر غموض خلافة "ميركل" حتى سبتمبر المقبل. وعليه: من هو لاشيت؟ وما طبيعة توجهاته داخليًّا وخارجيًّا، وأبرز التحديات التي تواجهه؟.

مرشح الاستمرارية

- فاز "لاشيت" برئاسة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي خلفًا لـ"أنغريت كرامب كارينباور" التي تولّت رئاسة الحزب بعد "أنجيلا ميركل" في نهاية 2018، ولكن سرعان ما قدمت استقالتها بداية عام 2020 بعد عجزها عن تأكيد سيطرتها على جميع أفرع الحزب، خاصةً إبان تحالفه مع حزب "البديل من أجل ألمانيا" للتصويت لصالح مرشحه في انتخابات حاكم ولاية تورنجيا. واستطاع "لاشيت" -الذي يتولّى رئيس حكومة شمال الراين وستفاليا- الفوز بهذا المنصب في مواجهة متنافِسَيْن آخرين هما: "فريدريك ميرز" رئيس الكتلة البرلمانية لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الأسبق، و"نوربرت روتيجن" رئيس لجنة الشئون الخارجية في البوندستاج.

- جاء اختيار "لاشيت" في سياق عدد من الاستحقاقات الانتخابية التي يشهدها حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي على المستويين الإقليمي والفيدرالي في عام 2021، فضلًا عن أزمة (كوفيد- 19) التي ساهمت في تأجيل انتخابات الحزب مرتين خلال العام الماضي، إذ جعلت التصويت عبر مؤتمر رقمي من خلال مندوبين ممثلين لكافة الولايات يصل عددهم إلى 1001، لاختيار الرئيس، فضلًا عن تأثيرها على شعبية المرشحين وتقييم الألمان لهم من خلال إدارتهم للأزمة.

- مثّلت نتائج الانتخابات على رئاسة الحزب استفتاءً -من جهة- على سياسات "ميركل" التي زادت شعبيتها خلال إدارتها لأزمة (كوفيد- 19)، بالرغم من تأكيدها على عدم الترشح مرة ثانية، واستمرارًا –من جهة أخرى- على نهج الوسط السياسي وهو ما تجسد في اختيار "لاشيت" رئيسًا للحزب، خاصة بعد تعرضه لموجة من الانتقادات نتيجة إخفاقه في إدارة أزمة كورونا، فضلًا عن تراجع شعبيته في استطلاعات الرأي. وكان "ميرز" قد تقدم في الجولة الأولى من انتخابات الحزب التي تمت يومي 16-15 يناير 2021 بـ385 مقابل 380 صوتًا لصالح "لاشيت"،

أما "روتيجن" فحصل على 224 صوتًا ليخرج بذلك من التنافس الانتخابي. لكن "لاشيت" استطاع الفوز بالجولة الثانية بـ521 صوتًا مقابل حصول "ميرز" على 466 صوتًا.

- يُنظر إلى "لاشيت" باعتباره مرشح الاستمرارية لسياسات "ميركل"، لكونه محافظًا معتدلًا، وأحد النواب الخمسة لرئيس الحزب منذ عام 2012، حيث عمل على دعم سياساتها داخليًّا وخارجيًّا، ما تجلى في توافقه معها في إدارة أزمة اللجوء والهجرة في 2015، التي واجهت خلالها "ميركل" انتقادات حادة من القوى السياسية. كما تحدّثت "ميركل" عن "لاشيت" في العام الماضي وقالت: "إنه يمتلك الأدوات للترشح لمنصب المستشار". في المقابل، أشاد "لاشيت" بإنجازات "ميركل" في خطاب ترشحه لرئاسة الحزب خلال المؤتمر الرقمي العام قائلًا: "إن مكانة المستشارة يمكن تلخيصها في كلمة واحدة، ألا وهي: الثقة".

توجهات "لاشيت"

- حظي "لاشيت" بدعم وزير الصحة "ينس سبان" الذي زادت شعبيته نتيجة استطاعته إدارة أزمة كورونا بكفاءة، وكان من المحتمل أن يكون المرشح لمنصب المستشار، لكنه تحالف مع "لاشيت"، حيث نشر كل منهما برنامجًا مُكونًا من 10 نقاط لتوضيح رؤيتهما الخاصة بالحزب، حيث يرغبان في أن يكون معبّرًا عن كافة طوائف الشعب؛ إذ قال "لاشيت" و"سبان": "إنهما يتطلعان إلى جعل عشرينيات القرن الحادي والعشرين عقدًا من التحديث لألمانيا.. ديناميكية اقتصادية جديدة، وأمن شامل، وفرص تعليمية من الدرجة الأولى وعادلة، وإنشاء وزارة رقمية على المستوى الفيدرالي، وإظهار عدم التسامح مطلقًا مع الإجرام والتطرف".

- من المتوقّع أن يتبنى "لاشيت" نفس سياسة "ميركل" الاقتصادية التي أيدها سابقًا، والتي تعتمد على الميزانية العمومية الفيدرالية لتقديم المساعدة للشركات الألمانية المتأثرة بكورونا، فضلًا عن رغبته في دفع نمو الاقتصاد الألماني في مرحلة ما بعد الوباء. كما يتبنّى أيضًا نهجًا حذرًا في التعاطي مع المناخ وخفض الانبعاثات الكربونية حفاظًا على مصالح صناعات تعدين الفحم والصلب التي لا تزال قوية.

- سيركز "لاشيت" في القضايا الخارجية على دعم علاقات التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما أكده للمندوبين قبل التصويت عندما أشار إلى أن "ألمانيا التي أتصورها هي ألمانيا الأوروبية"، بجانب تعزيز التعاون المشترك مع فرنسا. بالإضافة إلى محاولة إصلاح العلاقات عبر الأطلسي مع إدارة الرئيس "جو بايدن" لدعم التعاون حول قضايا المناخ والتجارة بعد تعثر ذلك إبان إدارة "ترامب". لذلك، أشاد "لاشيت" بفوز "بايدن"، كونه نموذجًا لإمكانية الفوز بدون حملة شعبوية.

- من المحتمل أن يستمر لاشيت على نهج "ميركل" في التعاطي مع روسيا والصين؛ حيث يتوافق معها بشأن انفتاحها تجاه شركة "هواوي" الصينية، ودعمها لخط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" مع روسيا. وفيما يتعلق بالقوى الإقليمية مثل مصر، فاستنادًا إلى نهجه المتوافق مع "ميركل" من المتوقع أن يسير على نفس خطاها إزاء مصر التي تربطها علاقات قوية مع ألمانيا؛ حيث تنظر برلين للقاهرة كشريك إقليمي أساسي في المنطقة يتم التنسيق معه لإدارة العديد من الملفات محل الاهتمام المشترك.

تحديات مطروحة

- تترك "ميركل" منصبها بعد 16 عامًا لتخلق تحديًا جديدًا تواجهه ألمانيا بل وأوروبا،

فتقليديًا كان يتم اختيار زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي كمرشح لمنصب المستشار، لكن هذه المرة لن يكون الأمر بالبساطة نفسها، بالرغم من أن "لاشيت" المرشح الأوفر لخلافة "ميركل". إذ إن هناك منافسين محتملين له، مثل: رئيس ولاية البافاري "ماركوس سودر" زعيم حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي الذي يتمتع بشعبية كبيرة في استطلاعات الرأي، وقد عُرف عنه أنه مناهض لسياسة "ميركل"، لكنه تحول من اليمين إلى الوسط، ومن المؤيدين للبيئة.

- قد يتم حسم أمر خلافة "ميركل" بعد الانتخابات الإقليمية التي ستُعقد في بادن فورتمبيرغ وراينلاند بفالز في 14 مارس المقبل، فإذا عزز الحزب الحاكم أداءه في هذه الانتخابات فستكون له فرصة أفضل في عمليه التفاوض بعدها مع الحزب الاجتماعي المسيحي لاختيار مرشح يتوافق عليه الحزبان لمنصب المستشار. وإذا لم يحدث ذلك، وحاول "ماركوس" خوض الانتخابات في 26 سبتمبر وفاز بالمنصب، فستكون أول مرة يستطيع الحزب الاجتماعي المسيحي الذي يتمركز في ولاية واحدة التغلب على الحزب الأكبر شعبية على مستوى باقي الولايات.

- يواجه "لاشيت" أيضًا تحدي السيطرة على الوضع الوبائي، من خلال زيادة القيود المفروضة، والالتزام بإجراءات التباعد الاجتماعي، وتسريع وتيرة عملية التلقيح في كافة الولاية، فضلًا عن إعادة اصطفاف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي داخليًّا وتوحيد قاعدته الشعبية، من خلال تحديث برنامجه، وتجديد أفكاره، وإيجاد قاعدة مشتركة للتحالف مع قوى السياسة الأخرى مثل حزب الخضر تمهيدًا لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات الفيدرالية في سبتمبر.

- **مع ذلك،** يبدو أن "ميرز" منافس "لاشيت" قد لا يتراجع عن المشهد السياسي هذه المرة، فبعد خسارته طلب من "لاشيت" أن يكون وزير الاقتصاد في الحكومة، وهو ما رفضته "ميركل"، حيث تأتي توجهات "ميرز" ذي النهج الليبرالي الاقتصادي الراغب في تحول الحزب إلى اليمين، مناهضة لسياسات "ميركل"، خاصة فيما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء، كما يحملها مسئولية صعود التيارات الأكثر تطرفًا مثل "البديل من أجل ألمانيا" نتيجة سياساتها، لذلك يرغب في إعادة تغير الحزب لإعادة استقطاب الناخبين الذين توجهوا نحو هذه الأحزاب المتطرفة مرة أخرى.

- بالرغم من هزيمته للمرة الثانية أمام "لاشيت" في انتخابات 2021، وسبقها انتخابات 2018 أمام "كرامب"، فمن المتوقع أن يواصل مؤيدو "ميرز" في الحزب الضغط لاتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه سياسة ألمانيا مع اللاجئين والمهاجرين، فضلًا عن التعاون مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يعرقل سياسات "لاشيت". ولكن في كل الأحوال، من المتوقع أن يتم حسم خلافة "ميركل" في سبتمبر المقبل، بالرغم من فوز "لاشيت" مؤخرًا برئاسة الحزب الحاكم.

من هو أرمين لاشيت؟

- ولد "أرمين لاشيت" في آخن بولاية شمال الراين وستفاليا في 18 فبراير 1961.
- حصل على شهادة في القانون وعمل بالمحاماة، والصحافة قبل أن يتحول إلى السياسة.
- كان عضوًا في البرلمان الفيدرالي الألماني من عام 1994 إلى عام 1998.
- أصبح نائبًا في البرلمان الأوروبي من عام 1999 إلى 2005.
- عمل في برلمان ولاية شمال الراين وستفاليا منذ عام 2010.
- تولى منصب رئيس وزراء ولاية شمال الراين وستفاليا في 27 يونيو 2017.
- أصبح رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في 16 يناير 2021.

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/world-55689850

قضايا الأمن والدفاع

1 تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية

أمر الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" قيادة المنطقة المركزية للجيش الأمريكي "سنتكوم" في الأيام الأخيرة من إدارته بضم إسرائيل لقائمة الدول التي تشملها عمليات القيادة. جاء القرار في سياق تحولات إقليمية، مثل اتفاقات السلام مع إسرائيل ودول الخليج، وقد تلحقها متغيرات أمنية بسبب تصاعد حدة الاحتكاك على الحافة الإسرائيلية-الأمريكية من جهة، والإيرانية من جهة أخرى. يحمل هذا الإجراء الأمريكي جملة تداعيات ستُغير طبيعة المشهد الإقليمي، وقد يرسم أطر هذه التحديات محاولة فهم دوافع إسرائيل من الانضمام إلى السنتكوم.

2 سيناريوهات علاقة قطر مع تركيا وإيران بعد المصالحة

جاءت جهود إنجاز الإطار الإجرائي للمصالحة بين دول التحالف الرباعي (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين) من ناحية وقطر من ناحية أخرى منذ المقاطعة بينهم في 5 يونيو 2017، بالتزامن مع انعقاد قمة العلا بالسعودية في الخامس من يناير 2021، وفي ظل تنامي التهديدات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي الذي يدخل عقده الخامس بمثل هذه المصالحة. مع ذلك، فإن ثمة تحديات قائمة تتمثل في استمرار محاولات القوى الإقليمية غير العربية، خاصة إيران وتركيا، في توظيف حالة المقاطعة أو المصالحة لخدمة مشروعهما التمددي في المنطقة، ما تجلى في الموقف البراجماتي للدولتين.

3 انتخابات إسرائيلية وفلسطينية.. هل يتحرك السلام؟

ثمة متغيرات عدة قد تكون لها تأثيرات في الفترة المقبلة لإحداث حراك جديد على المستويين الإسرائيلي والفلسطيني، ولا سيما بالنسبة لعملية السلام المتوقفة منذ ما يقرب من سبع سنوات. تزيد أهمية هذا الحراك في ظل رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة لتسوية القضية الفلسطينية التي تعتمد على مبدأ حل الدولتين، وبشكل مغاير عن رؤية إدارة الرئيس السابق "ترامب" التي تضمنتها "صفقة القرن" المرفوضة فلسطينيًا وعربيًا، بل ومن معظم دول العالم.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

تداعيات انضمام إسرائيل للقيادة المركزية الأمريكية

* شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أمر الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" قيادة المنطقة المركزية للجيش الأمريكي "سنتكوم" في الأيام الأخيرة من إدارته بضم إسرائيل لقائمة الدول التي تشملها عمليات القيادة. جاء القرار في سياق تحولات إقليمية، مثل اتفاقات السلام مع إسرائيل ودول الخليج، وقد تلحقها متغيرات أمنية بسبب تصاعد حدة الاحتكاك على الحافة الإسرائيلية-الأمريكية من جهة، والإيرانية من جهة أخرى. يحمل هذا الإجراء الأمريكي جملة تداعيات ستُغير طبيعة المشهد الإقليمي، وقد يرسم أطر هذه التحديات محاولة فهم دوافع إسرائيل من الانضمام إلى السنتكوم.

دوافع القرار

منذ إنشاء الجيش الأمريكي مراكز قيادته المركزية (أحد عشر مركزًا للقيادة)، أقر الجيش الأمريكي بتبعية إسرائيل للقيادة الأمريكية الأوروبية، وليس السنتكوم؛ نتيجة للعلاقات بين إسرائيل والدول المجاورة لها، وبالتالي صعوبة إجراء التدريبات العسكرية المشتركة. لكن ظهرت دوافع جديدة لإسرائيل، يمكن عرض أبرزها كالتالي:

- **الاندماج في المنطقة:** طالما رغبت إسرائيل في أن يعيد البنتاجون الاعتبارات الجيوسياسية من أجل تحفيز اندماج إسرائيل في المنطقة، من خلال ضمها إلى القيادة المركزية، بما يعزز فرص إجراء التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع دول المنطقة في مسارح عمليات حيوية مثل الخليج العربي، أو البحر الأحمر، أو شرق المتوسط. وجاء التقارب بينها وبين الدول العربية بدرجات مختلفة على رأس المبررات الأمريكية لهذا القرار.

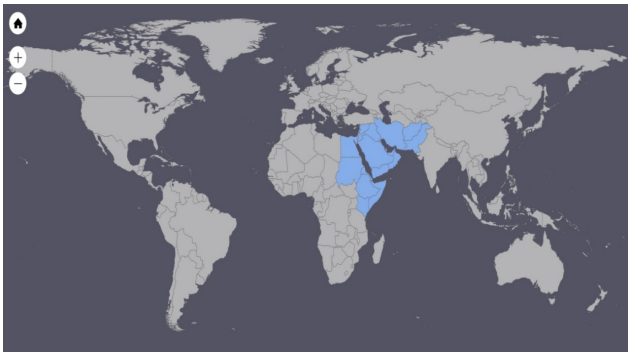

خريطة الدول التي تتبع عمليات القيادة المركزية للجيش الأمريكي "سنتكوم"
(إعداد الباحث، وفق موقع الحرة الأمريكي)

- **عدم التوافق الإسرائيلي مع السياسات الأوروبية:** ترى إسرائيل تراكم المؤشرات التي تفرض التباعد بين إسرائيل والقارة الأوروبية في عديد من الملفات، من ضمنها ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. كما أن تركيا التي تُعد جزءًا من العمليات العسكرية الأوروبية ينشأ بينها وبين إسرائيل صراع متجدد، ومن المحتمل أن يؤثر على عقد المناورات والتدريبات المشتركة، وهو ما ظهر في تأجيل تدريبات جنيفير كوبرا في مارس 2020 بداعي انتشار فيروس (كوفيد-19)، في حين وافقت "سنتكوم" على إجراء التدريبات مع إسرائيل في موعدها دون النظر إلى الظروف الصحية (أكتوبر 2020). يضاف إلى هذا اختلاف التقدير الإسرائيلي عن مثيله الأوروبي لحجم التهديد الذي تمثله إيران ووكلاؤها في المنطقة على إسرائيل.

- **ترسيخ العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة:** يظل الشغل الشاغل للسياسة الخارجية الإسرائيلية هو الحفاظ على علاقة خاصة مع الولايات المتحدة، وقد أصبح البنتاجون هو الركيزة الأساسية للعلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، وبذلك ترغب إسرائيل في ترسيخ هذه العلاقة وتعزيزها بفرص ترفع من قدرة وكفاءة الجيش الإسرائيلي والصناعات الدفاعية في إسرائيل.

- **معالجة أمريكية أسرع للتحديات الإسرائيلية:** تسمى القيادة المركزية باسم "قوة المهام المشتركة للانتشار السريع"، وتغطي المنطقة الوسطى من العالم، أي الشرق الأوسط بحدوده الموسعة التي تشمل إيران، مما يؤهل إسرائيل لعقد تعاون وتنسيق أشمل وأسرع مع الولايات المتحدة فيما يتعلق باحتمالات المواجهة بين إسرائيل وإيران، أو الاحتكاك بمناطق النفوذ الإيرانية المختلفة سواء في الشمال حيث سوريا والعراق، أو في الجنوب حيث جماعة الحوثيين في اليمن.

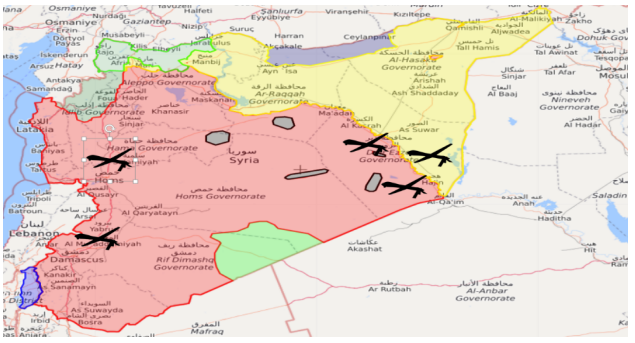

خريطة الضربات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية في سوريا من 24 ديسمبر إلى 6 يناير
(إعداد الباحث، وفق المصدر: موقع understandingwar.com)

تداعيات القرار

- **تأجيج بيئة التفاعل بين إسرائيل وإيران:** يأتي الإجراء الأمريكي في عدة سياقات متشابكة، أولها: إطلاق رسالة سياسية مفادها أن إسرائيل أصبحت جزءًا من المنطقة، ليس بتواجدها جغرافيًا إنما بانخراطها فعليًا في تفاعلات المنطقة. والأهم من ذلك ترسيم مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، بتحديد حلفائها وتعزيز قدرة الردع في مواجهة إيران، بما يقيد نسبيًا تحرك الإدارة الجديدة "إدارة بايدن" تجاه إيران. ثانيها: رفع طهران لمستوى تخصيب اليورانيوم إلى 20% من أجل تسريع عملية إتمام البرنامج النووي التي قدرتها التقارير الإسرائيلية بستة أشهر تقريبًا. ثالثها: مساعي إسرائيل بتوجيه الولايات المتحدة لتبني نهج تصعيدي في التعامل مع إيران عن طريق تنفيذ ضربات جوية ضد وكلاء إيران في المنطقة، وبالتحديد في سوريا، أو شن هجمات سيبرانية ضد إيران، واغتيال مسئولين إيرانيين. رابعها: عسكرة المشهد الإقليمي، إذ رفعت إسرائيل السرية عن قرار إرسالها غواصة حربية إلى منطقة الخليج العربي قبالة سواحل الإمارات؛ لذلك يعد قرار ضم إسرائيل إلى السنتكوم مدخلًا مهمًا في عملية صنع القرار لدى إسرائيل في حالة دراستها المواجهة العسكرية مع إيران.

- **وصول إسرائيلي أيسر إلى مخزونات تسليحية استراتيجية:** يسمح قرار انضمام تل أبيب للقيادة المركزية بوصول إسرائيلي أيسر للمخزون التسليحي الأمريكي المتواجد على أراضيها، خاصة وأن إسرائيل تواجه تهديدًا أمنيًا من الصواريخ الدقيقة التي يملكها "حزب الله" التي يمكن أن تصل إلى العمق الإسرائيلي، وفي ظل الوضع الحالي لمنظومات الدفاع الإسرائيلية فهي لا تستطع تحييد كافة الهجمات الصاروخية المحتملة بدون استخدام المخزون الأمريكي

من الصواريخ المتطورة. يُضاف إلى ذلك، أن القرار قد يدفع الجيش الأمريكي لجعل إسرائيل مركزًا إقليميًّا لمخزونها التسليحي النوعي في منطقة الشرق الأوسط.

- **تنسيق أمني شامل مع كل دول المنطقة:** يمكن للقرار أن يُتيح لإسرائيل ولوجًا عملياتيًا واستخباراتيًا أكبر في الجو والبحر، في أي ساحة أمنية، سواء في الخليج العربي، أو البحر الأحمر، أو خليج عدن. كما سيتيح فرصة أكبر لإسرائيل والدول العربية، والخليجية بالتحديد، من عقد اتصالات عسكرية لضمان التنسيق الأمني والاستخباراتي. وتجدر الإشارة إلى أن مقر القيادة المركزية (سنتكوم) في قطر، لذا قد يتخطى التعاون بين إسرائيل والإمارات والبحرين ليشمل قطر والسعودية وعمان؛ وهو ما قد يعطي مؤشرًا لتفسير سبب إنهاء الخلاف الخليجي-الخليجي، الذي يأتي في سياق هذا الحديث.

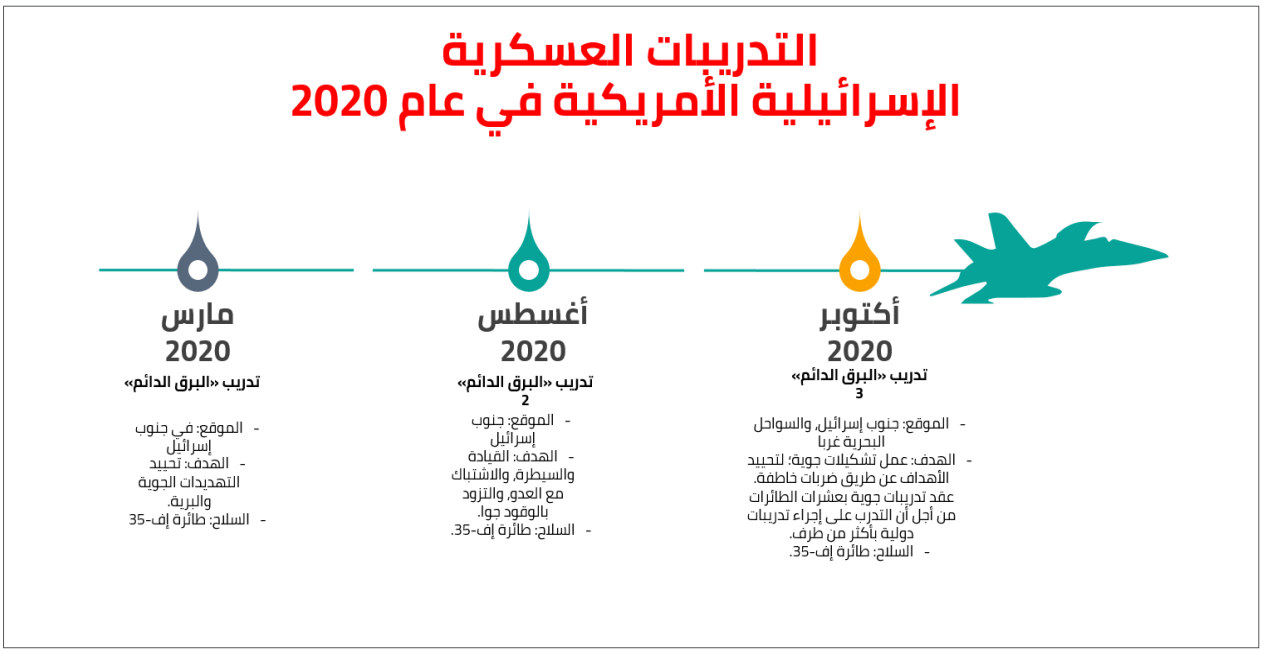

التدريبات العسكرية بين إسرائيل والولايات المتحدة (القيادة المركزية سنتكوم) في عام 2020

(إعداد الباحث، وفق مصدر تايمز أوف إسرائيل)

- **التدخّل الإسرائيلي في ساحات مكافحة الإرهاب:** يُحيط بالحكومة الإسرائيلية قلقٌ حول عودة تنامي ظاهرة الإرهاب في عديد من المناطق، خاصة تلك التي تتأثر سلبًا بتغير المناخ، أي في شمال ووسط إفريقيا (وهو ما اتّفق مع تصريحات "جوزيف فوتيل" مدير القيادة المركزية السابق في حواره مع معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في يناير 2020).

ختامًا، يمكن القول إن الإجراء الأمريكي يأتي متناغمًا مع توجهات إسرائيل الإقليمية، بالاندماج في المنطقة، أو بالحرص على صياغة معادلة أمنية إقليمية تحفظ لإسرائيل انتشارًا أكبر، وتضمن توجيه انتباه المنطقة للبحث في مسألة التوازن الإقليمي، وليس البحث في حل قضايا سياسية مثل حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ولكن يبدو أن الإجراء قد يحمل تداعيات تمنح إسرائيل فرصًا استراتيجية تؤهلها لزيادة دورها في صياغة هذه المعادلة.

سيناريوهات علاقة قطر مع تركيا وإيران بعد المصالحة

* د. مبارك أحمد

متخصص في النظم السياسية المقارنة

جاءت جهود إنجاز الإطار الإجرائي للمصالحة بين دول التحالف الرباعي (مصر، والسعودية، والإمارات، والبحرين) من ناحية وقطر من ناحية أخرى منذ المقاطعة بينهم في 5 يونيو 2017، بالتزامن مع انعقاد قمة العلا بالسعودية في الخامس من يناير 2021، وفي ظل تنامي التهديدات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي الذي يدخل عقده الخامس بمثل هذه المصالحة. مع ذلك، فإن ثمة تحديات قائمة تتمثل في استمرار محاولات القوى الإقليمية غير العربية، خاصة إيران وتركيا، في توظيف حالة المقاطعة أو المصالحة لخدمة مشروعهما التمددي في المنطقة، ما تجلى في الموقف البراجماتي للدولتين.

توظيفات تركية-إيرانية

- استفادت تركيا خلال السنوات الثلاث الماضية من الخلاف بين دول الرباعي العربي وقطر في تدعيم علاقتها بالدوحة، وزيادة التمويل القطري لدعم اقتصادها الذي يُعاني من تباطؤ النمو في ظل انهيار قيمة الليرة التركية أمام الدولار الأمريكي وارتفاع نسب البطالة. لذلك، كان الدعم المالي القطري لتركيا لإخراجها من أزمتها والذي كان من مظاهره إيداع 10 مليارات دولار أمريكي في البنك المركزي التركي، ودعم الصناعات العسكرية التركية، وتحمّل نفقات التدخل العسكري في ليبيا.

- ارتبطت قطر وتركيا باتفاقيات دفاعية مشتركة، حيث وافق البرلمان التركي عقب المقاطعة العربية والخليجية لقطر على إرسال آلاف من الجنود إلى القاعدة التركية في قطر "طارق بن زياد"، والتي تم تأسيسها عام 2014.

- بعد الإعلان عن بوادر لانفراج الأزمة بين التحالف الرباعي وقطر، وبمجرد إعلان بيان قمة العلا، كانت تركيا من أوائل الدول التي رحّبت بهذه المصالحة، في توظيف واضح للأزمة، ومحاولة للاستفادة من مخرجاتها، حيث أشار بيان وزارة الخارجية التركية الذي صدر في اليوم نفسه إلى أن تركيا تعتبر نفسها "شريكًا استراتيجيًّا لدول مجلس التعاون الخليجي". وربما تسعى تركيا للاستفادة من نتائج المصالحة على أمل أن تتجه الاستثمارات السعودية والإماراتية إلى السوق التركية للحد من أزماتها الاقتصادية المتفاقمة.

- بالرغم من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن ضرورة توحيد الصف الخليجي لمواجهة الخطر الإيراني، وعدم ترك قطر تحت السيطرة الإيرانية، وإنهاء المقاطعة؛ إلا أن هناك تحليلات عديدة تشير إلى أن التفاعلات القطرية مع إيران تتم بموافقة أمريكية، ويتم توظيفها بشكل رئيسي لخدمة المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج.

- لذلك، سعت إيران إلى توظيف الأزمة لخدمة مشروعها الإمبراطوري، وهو التوجه الذي سبق توصيفه في مارس 2015 عندما صرح "علي يونسي" نائب رئيس الجمهورية الإيراني بأن "إيران أصبحت إمبراطورية كما كانت سابقًا، وأن عاصمتها العراق". لذلك عرضت إيران عقب قرار المقاطعة استخدام ثلاثة من موانئها لشحن المواد الغذائية إلى قطر مع تراجع الإمدادات الخليجية لها، حيث اعتماد قطر على الأسواق الخليجية في تلبية احتياجاتها الغذائية.

- أتاحت قطر لإيران استعراض قوتها العسكرية ضد دول المنطقة انطلاقًا من أراضيها، وذلك من خلال المشاركة الواسعة للحرس الثوري في معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري "ديمدكس 2018"، وعليه أعلن "رضا تنكسيري" نائب قائد القوة البحرية للحرس الثوري عن "دعم إيران لقطر حكومة وشعبًا" في مواجهة التحديات الخارجية.

سيناريوهان محتملان

تتنوع احتمالات تأثير المصالحة على مستقبل التفاعلات القطرية مع تركيا وإيران، والذي يمكن تلخيصه في السيناريوهين التاليين:

- **سيناريو الاستمرارية:** يقوم على احتمالية أن تظل العلاقات بين قطر من ناحية وتركيا وإيران من ناحية أخرى كما هي دون تغيير ملموس في الأمد المنظور. وربما يجد هذا السيناريو سنده في تصريحات وزير الخارجية القطري "محمد عبدالرحمن آل ثاني" عقب المصالحة باستمرار تمسك بلاده بعلاقاتها الوثيقة مع إيران وتركيا. وبالتالي، ربما يبقى سيناريو إخفاق المصالحة الشاملة واردًا، ما

لـم يكـن هنـاك تغييـر واضـح فـي السياسـة القطريـة بعـد انفـراج الأزمـة. وربمـا وضعـت تصريحـات وزيـر الخارجيـة السـعودي "فيصـل بـن فرحـان" بعـض الشـروط العامـة لإنجـاز المصالحـة التـي ركـزت فـي الأسـاس علـى أن اسـتعادة العلاقـات مـع قطـر يفتـح صفحـة جديـدة لتحقيـق أمـن واسـتقرار المنطقـة، وقـد تضمنـت أيضًـا تضامـن الأطـراف فـي عـدم المسـاس بسـيادة أيـة منهـا، ووقوفهـا التـام فيمـا يخـلّ بالأمـن الوطنـي والإقليمـي ومواجهـة الكيانـات الإرهابيـة.

- **سـيناريو التغييـر التدريجـي:** فالهـدف مـن المصالحـة هـو حمايـة المنطقـة مـن مخاطـر الجماعـات الإرهابيـة والمتطرفـة، فضـلًا عـن الحـد مـن توظيـف القـوى الإقليميـة غيـر العربيـة لهـذه الجماعـات والتيـارات المرتبطـة بهـا، لا سـيما فيمـا يخـص التعـاون الاسـتراتيجي بيـن قطـر وكل مـن تركيـا وإيـران بطموحاتهمـا التوسـعية. لـذا فـإن الممارسـات علـى أرض الواقـع ستكشـف مـدى التـزام قطـر بالتحـول التدريجـي فـي علاقاتهـا، فضـلًا عـن الالتـزام بمقـررات البيـان الختامـي لقمـة العـلا، والـذي صادقـت عليـه قطـر واعتبـر إيـران مصـدرًا لتهديـد الأمـن الإقليمـي والدولـي.

- وقـد أكـد البيـان الختامـي لقمـة العـلا علـى مركزيـة الـدور الإيرانـي كمهـدد رئيسـي للأمـن الإقليمـي والدولـي، كما جـدد المجلس الأعلى رفضـه التـام لاسـتمرار التدخـلات الإيرانيـة فـي الشـئون الداخليـة لـدول المجلـس والمنطقـة، وإدانتـه لجميـع الأعمـال الإرهابيـة التـي تقـوم بهـا إيـران، وتغذيتهـا للنزاعـات الطائفيـة والمذهبيـة، فـي انتهـاك واضـح للأعـراف والقيـم الدوليـة وتهديـد الأمـن الإقليمـي والدولـي، مؤكـدًا علـى ضـرورة الكـف والامتنـاع عـن دعـم الجماعـات التـي تؤجـج هـذه النزاعـات، وإيقـاف دعـم وتمويـل وتسـليح المليشـيات الطائفيـة والتنظيمـات الإرهابيـة، بمـا فـي ذلـك تزويدهـا بالصواريـخ الباليسـتية والطائـرات بـدون طيـار لاسـتهداف المدنييـن، وتهديـد خطـوط الملاحـة الدوليـة والاقتصـاد العالمـي.

مجمـل القـول، إن تأثيـر المصالحـة علـى علاقـات قطـر بـكلٍّ مـن تركيـا وإيـران سـتحدده السياسـات المتبعـة والممارسـات الفعليـة علـى أرض الواقـع فـي الأمـد المنظـور، ومـا إذا كانـت قطـر سـتقوم بإعـادة تقييـم لتوجهاتهـا الخارجيـة بمـا يتماشـى مـع الحفـاظ علـى مقومـات الأمـن القومـي العربـي، والحـد مـن مخاطـر التهديـدات المتنامية للجماعـات الإرهابيـة والمتطرفـة.

انتخابات إسرائيلية وفلسطينية.. هل يتحرك السلام؟

* اللواء/ محمد إبراهيم الدويري
نائب المدير العام
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ثمة متغيرات عدة قد تكون لها تأثيرات في الفترة المقبلة لإحداث حراك جديد على المستويين الإسرائيلي والفلسطيني، ولا سيما بالنسبة لعملية السلام المتوقفة منذ ما يقرب من سبع سنوات. تزيد أهمية هذا الحراك في ظل رؤية الإدارة الأمريكية الجديدة لتسوية القضية الفلسطينية التي تعتمد على مبدأ حل الدولتين، وبشكل مغاير عن رؤية إدارة الرئيس السابق "ترامب" التي تضمنتها "صفقة القرن" المرفوضة فلسطينيًا وعربيًا، بل ومن معظم دول العالم.

المشهد الإسرائيلي

من المقرر أن تُجرَى انتخابات الكنيست الإسرائيلي رقم 24 يوم 23 مارس المقبل، وهي الانتخابات الرابعة التي تُجرَى خلال فترة أقل من عامين. وتوضح استقراء استطلاعات الرأي التي تمت حتى الآن، وكذا تحركات قيادات الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، عدة أمور أساسية:

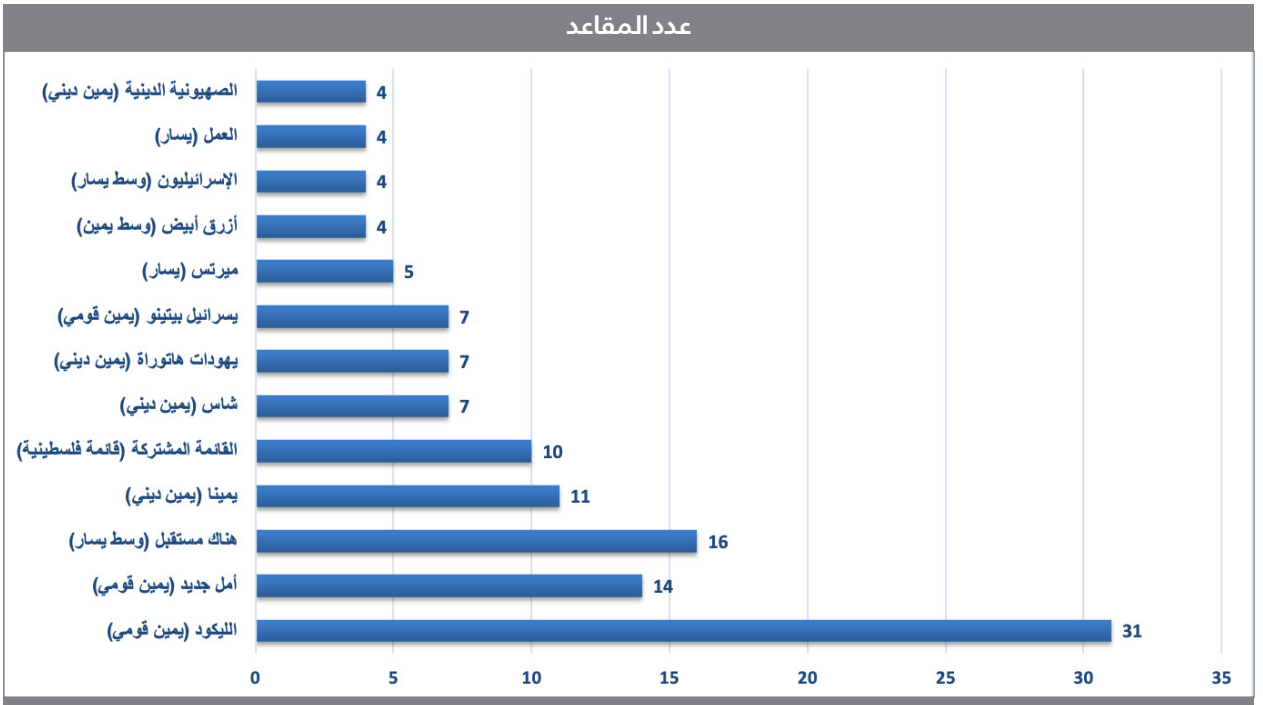

إعداد: الكاتب، وفق موقع جلوبس الاسرائيلي (بتاريخ 25 يناير 2021)

- من المرجح أن يمتلك اليمين واليمين المتطرف الأغلبية في انتخابات الكنيست المقبل، وذلك طبقًا لآخر استطلاعات الرأي، وفي الوقت نفسه لا يزال الليكود يحظى بأكثر عدد من المقاعد مقارنة بكافة الأحزاب الأخرى، كما يواصل رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" تمتعه بالأفضلية، كرئيس مرشح للحكومة المقبلة بفارق كبير عن أقرب منافسيه.

- أن الليكود قد لا ينجح في زيادة مقاعده بشكل كبير، كما كان متوقعًا، برغم نجاح إسرائيل في توقيع اتفاقات تطبيع العلاقات مع كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب، وكذا تطوير "نتنياهو" مسألة التعامل مع مشكلة (كوفيد19-) عبر توفير اللقاح، وهي معالجة للأزمة أفضل من ذي قبل. وقد يكون المبرر في عدم تصاعد قوة "الليكود" هو استمرار اتهامات الفساد الموجهة لنتنياهو التي لا تزال تحيط به وتشوب وضعيته، ومن ثم تتواصل المظاهرات المضادة له حتى الآن.

- أن حزب "أزرق أبيض" برئاسة "بيني جانتس"، الذي كان يمثل في الانتخابات السابقة رهان التغيير، قد تعرض لانتكاسه شديدة، فقد يفقد حوالي ثلث مقاعده في الانتخابات المقبلة (من 13 مقعدًا إلى حوالي خمسة مقاعد فقط)، خاصة وأن "جانتس" لم ينجح في أن يفرض وجوده الحزبي في الوقت الذي نجح فيه "نتنياهو" أن يؤثر على وضعيته ويظهره كشخصية ضعيفة، وبالتالي سوف يؤثر ذلك بالقطع على مستقبله السياسي.

- أن اليسار الإسرائيلي ويسار الوسط لا يزال يعاني من غياب القيادة القادرة على إعادة تجميعه كقوة مؤثرة، وطرح نفسه كبديل سياسي لليمين المسيطر على الكنيست وعلى الحكومة؛ مما أدى برئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إيهود باراك" إلى محاولة العودة مرة أخرى إلى الحياة السياسية، رغم أن "تومي لابيد" زعيم حزب "يش عاتيد" يسعى إلى أن يطرح نفسه كزعيم لهذا التيار.

- قد يكون أكبر تهديد حقيقي سوف يواجه "نتنياهو" خلال الانتخابات المقبلة أن اليمين الإسرائيلي والأحزاب الدينية رغم تمتعهم ككل بالأغلبية حتى الآن (أكثر من 80 مقعدًا في مجموعهم)؛ إلا أنه لا يمكن الحديث عن وجود كتلة يمين موحدة، بل إن هناك كتلًا من اليمين متفرقة، خاصة بعد انسحاب "جدعون ساعر" من الليكود وتأسيسه حزبًا جديدًا (أمل جديد) سيكون قادرًا على حصد أكثر من 15 مقعدًا ومنافسة "نتنياهو" على رئاسة الوزراء، بل هناك إمكانية لأن يدخل "ساعر" في ائتلاف مع أحد أحزاب الوسط (لابيد) وتحت هدف تكتيكي واحد للجميع هو عدم تمكين "نتنياهو" من تولي رئاسة الوزراء للمرة السادسة في تاريخه.

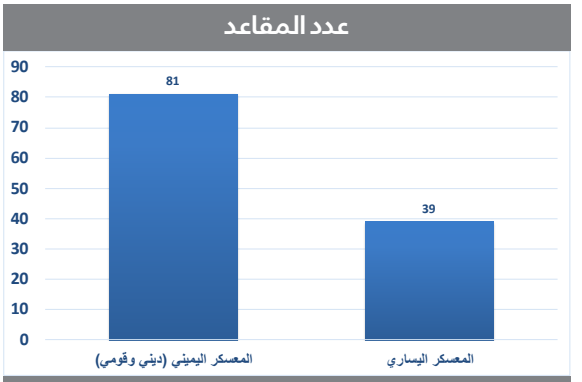

إعداد: الكاتب، وفق موقع جلوبس الاسرائيلي (بتاريخ 25 يناير 2021)

المشهد الفلسطيني

- أصدر الرئيس "محمود عباس" أبو مازن، يوم 15 يناير الجاري، مرسومًا رئاسيًا بشأن إجراء الانتخابات الفلسطينية التي ستتم على ثلاث مراحل في جميع المحافظات الفلسطينية بما فيها القدس. إذ من المقرر أن تتم الانتخابات التشريعية كمرحلة أولى يوم 23 مايو المقبل، وذلك لتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، أما المرحلة الثانية فتتضمن إجراء الانتخابات الرئاسية في 31 يوليو المقبل. فيما تشمل المرحلة الثالثة إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في 31 أغسطس المقبل، وفقًا للنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاهمات الوطنية.

- ساهمت التفاهمات بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الآونة الأخيرة -إلى حدٍ كبير- في تهيئة المناخ أمام إصدار المرسوم الرئاسي للانتخابات، حيث تَوَافَقَ الطرفان على ضرورة بلورة مرحلة جديدة من شأنها إنهاء الانقسام الفلسطيني، وبناء الشراكة السياسية، وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال انتخابات ديمقراطية تجري بالتمثيل النسبي الكامل.

- يُعد قرار الرئاسة الفلسطينية بالدعوة إلى انتخابات تشريعية ورئاسية والمجلس الوطني قرارًا استراتيجيًا؛ إذ لم يتم إجراء انتخابات رئاسية منذ عام 2005 أو انتخابات تشريعية منذ عام 2006، ويهدف القرار إلى تحقيق أربعة أهداف: أولها إعادة تجديد الشرعيات للمؤسسات السياسية والبرلمانية، بما ينقل الوضع الفلسطيني إلى مرحلة جديدة تعكس طبيعة ونتائج أية متغيرات قد تكون حدثت على الساحة الفلسطينية في مراحل سابقة. ثانيها بعث الحراك السياسي في الموقف الفلسطيني الداخلي المتجمد منذ أكثر من عقد

الجدول الزمني للانتخابات التشريعية الفلسطينية

الحدث الانتخابي	التاريخ
تسجيل الناخبين	10 فبراير 2021
فتح باب الترشح	20 مارس 2021
الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين	1 مايو 2021
بدء الدعاية الانتخابية	1 مايو 2021
الصمت الانتخابي	21 مايو 2021
يوم الانتخابات	22 مايو 2021
إعلان النتيجة	23 مايو 2021

إعداد: الكاتب، وفق لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية

ونصف. ثالثها تأكيد حرص القيادة الفلسطينية على إحداث تغيير حقيقي في مكونات المؤسسات الحاكمة .رابعًا وأخيرًا توجيه رسالة إلى المجتمع الدولي مفادها حرص القيادة الفلسطينية على العملية الديمقراطية عندما توافرت الظروف المناسبة لهذا الإجراء.

- **ثمة محدِّدات تحكم الانتخابات الفلسطينية، من أبرزها:**

  - أن انتخابات الرئاسة تُعد أهم مرحلة في المراحل الثلاث للانتخابات؛ لأنها سوف تُسفر عن انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية الذي يُعد بالتالي رئيسًا لدولة فلسطين، وسوف يكون الشخصية الرئيسية والأولى التي يتعامل معها المجتمع الدولي، وتكون له حرية الحركة الداخلية والخارجية.

  - مدى وجود مرشحين مقبولين ومتوافق عليهم لانتخابات الرئاسة الفلسطينية قادرين على تحمل مسئولية المرحلة المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار أن الرئيس "أبو مازن" لا يزال يمثل صمام الأمان للموقف الفلسطيني ككل .

  - مدى قدرة حركة فتح على إعادة ترتيب أوراقها بهدف العودة لامتلاك الأغلبية في المجلس التشريعي التي فقدتها بفارق كبير عن حماس في الانتخابات السابقة.

- مدى قدرة حركة حماس على الحفاظ على الأغلبية التي سبق أن حصلت عليها في انتخابات 2006، تلك الأغلبية التي مكّنتها من تشكيل الحكومة ورئاسة المجلس التشريعي.

- مدى إمكانية مشاركة أحزاب أو جبهات أو قوائم جديدة أو قوائم مشتركة أو شخصيات جديدة في الانتخابات، وكذا مدى قدرة كل منهم على الحصول على أكبر قدر من المقاعد .

- مدى تأثير نتائج المرحلة الأولى من الانتخابات والمتعلقة بانتخابات المجلس التشريعي على طبيعة ونتائج المرحلتين الثانية والثالثة وخاصة انتخابات الرئاسة .

- تواجه العملية الانتخابية الفلسطينية صعوبتين رئيسيتين، الأولى: مدى إمكانية إجراء الانتخابات في القدس من عدمه وطبيعة الموقف الإسرائيلي المتوقع في هذا الشأن، حيث إن هذا الأمر يُعد شرطًا فلسطينيًا لإجراء الانتخابات في الوطن ككل. والثانية: مدى قدرة الفصائل الفلسطينية على تجنب وضع أية شروط تعجيزية خلال الحوارات التمهيدية التي ستتم خلال المرحلة المقبلة، والتي من المفترض بل يجب أن تتوصل إلى تفاهمات بين الجميع حول كافة الأمور المتعلقة بالعملية الانتخابية وطبيعة المشاركة السياسية .

- مع التسليم بأن المرسوم الرئاسي بإجراء الانتخابات جاء تجاوبًا مع مطالب الشارع الفلسطيني والمنظمات والفصائل حتى وإن كان متأخرًا؛ إلا أن هذا المتغير يتطلب أن تترفع كافة الفصائل والمنظمات الفلسطينية عن مصالحها الحزبية الضيقة، وتضع المصلحة الفلسطينية العليا نصب أعينها، فليس من المقبول النظر إلى الانتخابات على أنها وسيلة لتحقيق مصالح خاصة، بل يجب التركيز على كيف تكون هذه الانتخابات خطوة فارقة تنقل الوضع الفلسطيني الحالي إلى مستقبل أفضل بحيث يمكن إنهاء الانقسام الذي يقترب من عامه الرابع عشر، وهو الأمر الذي من المتوقع أن تكون له الأولوية في الحوارات الفلسطينية المتوقع أن تستضيفها مصر خلال الفترة القريبة المقبلة.

تنسيق مصري-أردني

- إن التنسيق المصري-الأردني، الذي جسدته زيارة الرئيس "عبدالفتاح السيسي" إلى الأردن، وتوافق القيادتين على كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي مقدمتها إعادة تأكيد الدعم المصري والأردني المطلق للقضية الفلسطينية؛ هذا التنسيق سوف تكون له نتائج إيجابية خلال الفترة المقبلة، لا سيما وأن الدولتين تَعتبران القضية الفلسطينية بمثابة قضية أمن قومي، وتتفقان على ضرورة تطبيق مبدأ حل الدولتين، والذي يعني إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية تعيش جنبًا إلى جنب بجوار إسرائيل في أمن وسلام واستقرار.

- أن كلًّا من مصر والأردن هما الدولتان الرئيسيتان في المنطقة اللتان تضعان القضية الفلسطينية على سلم أولويات سياستهما الخارجية، وتحرصان على الحفاظ على هذه القضية العربية المركزية في دائرة الضوء. ومن ثم في التقدير أن مصر والأردن بما تمتلكانه من مقومات وعلاقات مميزة مع جميع الأطراف سوف تقودان الجهد العربي والدولي من أجل أن يكون عام 2021 هو عام إعادة بعث القضية الفلسطينية وصولًا إلى إقامة الدولة الفلسطينية.

قضايا السياسات العامة

1

تصفية شركة "الحديد والصلب"..

القرار الصعب

يشهد الشارع المصري جدلًا حول القرار الذي أصدرته وزارة قطاع الأعمال العام في يناير الماضي بتصفية شركة الحديد والصلب، أحد أهم قطاعات الصناعات الثقيلة التي عرفتها البلاد إبان النصف الثاني من القرن العشرين. فبينما ذهب المؤيدون للقرار إلى أنه أوقف نزيف الخسائر المالية للشركة والتي قدرت في عام 2019 وحده بـ1.5 مليار جنيه، رأى معارضو القرار أن خروج الشركة من المنافسة سيُضعف مكانة مصر في مجال تصنيع الحديد والصلب، كما سيؤدي إلى خسارة 7,5 آلاف عامل من ذوي الخبرة الفنية لوظائفهم.

2

صندوق النقد..

رؤية إيجابية لأداء الاقتصاد المصري

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الأولى لبرنامج الاستعداد الائتماني، بما يتيح للحكومة المصرية سحب حوالي 1.67 مليار دولار ليصل مجموع ما تم صرفه بموجب الاتفاق إلى حوالي 3.6 مليارات دولار. وأشاد الصندوق في تقريره باعتماد مصر إجراءات استباقية للتعامل مع جائحة (كوفيد- 19) عبر الاستجابة للاحتياجات الصحية والاجتماعية، ودعم القطاعات الأشد تأثرًا بالأزمة. مع ذلك، لا تزال بعض المخاطر تُحيط بآفاق الاقتصاد، مع بروز موجة ثانية للجائحة، واستمرار حالة عدم اليقين إزاء وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
633336
Photospin

تصفية شركة «الحديد والصلب».. القرار الصعب

* مصطفى عبداللاه
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الشارع المصري جدلًا حول القرار الذي أصدرته وزارة قطاع الأعمال العام في يناير الماضي بتصفية شركة الحديد والصلب، أحد أهم قطاعات الصناعات الثقيلة التي عرفتها البلاد إبان النصف الثاني من القرن العشرين. فبينما ذهب المؤيدون للقرار إلى أنه أوقف نزيف الخسائر المالية للشركة والتي قدرت في عام 2019 وحده بـ1.5 مليار جنيه، رأى معارضو القرار أن خروج الشركة من المنافسة سيُضعف مكانة مصر في مجال تصنيع الحديد والصلب، كما سيؤدي إلى خسارة 7,5 آلاف عامل من ذوي الخبرة الفنية لوظائفهم.

خريطة صناعة الحديد

- تنتج مصر أكثر من 15 مليون طن من الحديد والصلب سنويًّا، وهو ما يضعها في مقدمة الدول العاملة بهذه الصناعة الاستراتيجية على المستويين الشرق أوسطي والإفريقي، وفق التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي للصلب. يساعد هذا الكم الكبير من الإنتاج في تلبية احتياجات البلاد التي وصلت في عام 2018 إلى أكثر من 11 مليون طن، وهو ما يجعل مصر أعلى الدول استهلاكًا لمنتجات الحديد والصلب في الشرق الأوسط وإفريقيا، متفوقة على الإمارات والسعودية بأكثر من 15%, فضلًا عن تخطيها دولة جنوب إفريقيا أكبر الدول الإفريقية المستهلكة لخامات الحديد والصلب بأكثر من 58%.

أهم الدول المنتجة للصلب الخام والحديد المدرفل في الشرق الاوسط وافريقيا خلال 2018م "بالمليون طن "

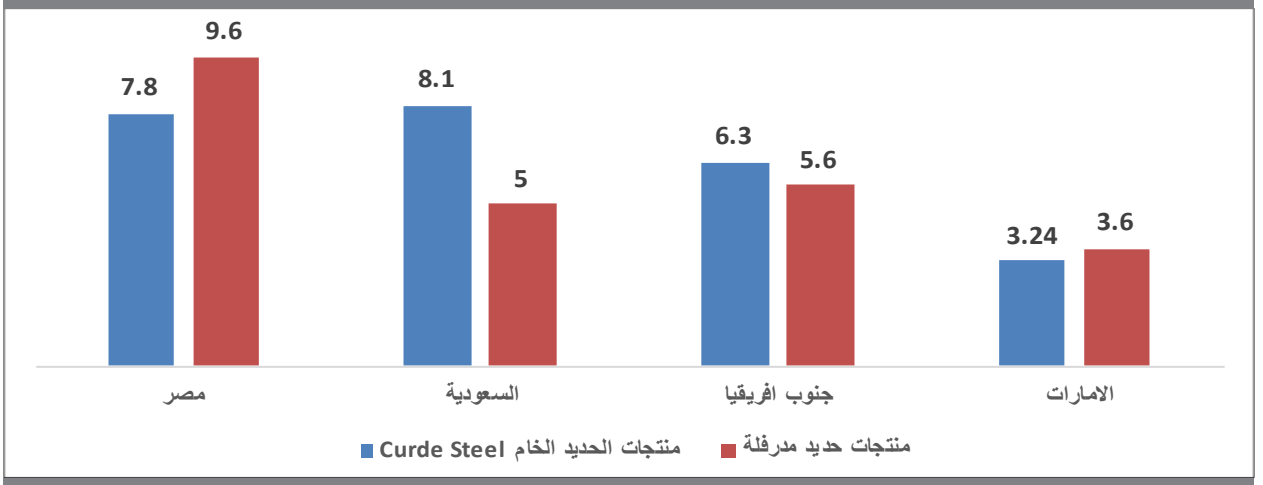

المصدر: الاتحاد الدولي للصلب World steel association.

- تشير إحصاءات الاستيراد السنوية، التي ينشرها الاتحاد الدولي للصلب، إلى كفاية المنتج المحلي من الحديد والصلب لأغلب احتياجات السوق في مصر؛ حيث إنها لا تستورد سنويًا سوى ما معدله 500 ألف طن، في حين أن الدول الأخرى المناظرة، كالإمارات والسعودية وجنوب إفريقيا، تستورد سنويًا 5.74 و3.73 و1.02 مليون طن على التوالي. وتساعد وجود فوائض إنتاجية على فتح آفاق التصدير للمنتج المصري، حيث يخرج من البلاد سنويًا أكثر من 1.4 مليون طن من الحديد والصلب، وهو ما يُدر إيرادات يبلغ متوسطها 760 مليون دولار.

- تستحوذ 50 شركة وطنية على صناعة الحديد والصلب في مصر، وتتنوع أنشطة تلك الشركات بين إنتاج حديد التسليح ومسطحات الصلب، ودرفلة القطاعات الحديدية، وتشكيل وإنتاج الحديد السبائكي. ومن بين تلك الشركات، هنالك خمس منها توصف بأنها متكاملة، أي إن لديها الإمكانات التقنية التي تؤهلها للتعامل مع الخامات المعدنية المكونة للصلب مثل: فلزات الحديد، وفحم الكوك، والغاز الطبيعي، والتي يؤدي خلطها وصهرها بطرق علمية معقدة إلى إنتاج مادة الصلب الخام.

- هنالك أيضًا 4 شركات مصرية توصف بأنها نصف متكاملة، حيث تملك تقنيات أقل تقدمًا من نظيراتها من الشركات المتكاملة، وبالتالي فلا تقوم بمعالجة المكونات المعدنية الأولية لتصنيع

منتجات الصلب، بل تعتمد في عملياتها الإنتاجية على صهر خام الحديد الإسفنجي، أو الحديد الخردة للوصول للمنتج النهائي، أما باقي الكيانات العاملة بالمجال (البالغ عددها 41 شركة) فتكتفي بتنفيذ عمليات تصنيعية أقل تعقيدًا، مثل: الدرفلة، وتشكيل الحديد، وسبك الفولاذ.

- تُعتبر الشركات المتكاملة والنصف متكاملة التابعة للقطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، القاطرة الرئيسية لصناعة الحديد والصلب في مصر، حيث تستطيع تلك الشركات البالغ عددها 9 شركات أن تنتج مجتمعة ما نسبته 70% من جملة إنتاج الحديد والصلب في مصر, فيما تكتفي شركات القطاع العام، وعلى رأسها شركة الحديد والصلب المصرية، بإنتاج ما هو أقل من 5% من جملة الإنتاج المصري وذلك في أفضل الحالات.

جدول يوضح حجم مشاركة شركات الحديد المتكاملة والنصف متكاملة في الإنتاج الكلي للحديد والصلب بمصر

اسم الشركة	القطاع الذي تنتمي إليه الشركة	أقصى حجم إنتاج سنوي "بالألف طن"
مجموعة حديد عز	قطاع خاص / شركة متكاملة	7,000
بشاي للصلب	قطاع خاص / **شركة** متكاملة	5,500
الجارحي للصلب	قطاع خاص / شركة نصف متكاملة	1,000
المراكبي للصلب	قطاع خاص / شركة نصف متكاملة	900
حديد المصريين	قطاع خاص / شركة نصف متكاملة	650
السويس للصلب	قطاع أعمال عام / شركة متكاملة	2,300
الحديد والصلب المصرية	قطاع عام / شركة متكاملة	133
الدلتا للصلب	قطاع عام / شركة نصف متكاملة	500
أبو زعبل للصناعات الهندسية	قطاع عام / شركة نصف متكاملة	60

المصدر: المواقع الرسمية للشركات المذكورة وإحصاءات غرفة الصناعات المعدنية المصرية وتقارير وزارة قطاع الأعمال العام.

مشكلات متفاقمة للشركة

- تم تشييد شركة الحديد والصلب المصرية في عام 1958، بخبرات فنية وتقنية من ألمانيا الشرقية آنذاك, مما جعل من تلك الشركة واحدة من أقوى شركات الصلب في عصرها, لكن الشركة لم تشهد أي نوع من التطوير الجوهري خلال العقود اللاحقة باستثناء أوائل السبعينيات من القرن الماضي عندما تم إضافة عدد 2 فرن صهر جديدين بتكنولوجيات روسية عتيقة تعود لخمسينيات القرن

الماضي. وأدى تأخر تطوير تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة إلى زيادة التكاليف التشغيلية على الشركة, وهي المشكلة التي لا تزال تُعاني منها إلى أن تمت تصفيتها مؤخرًا.

- تُعد مشكلة الخامات الأولية المستخدمة في العملية الإنتاجية إحدى المعضلات المضافة إلى مصاعب شركة الحديد والصلب, فنسبة تركز خام الحديد المستخرج من مناجم الواحات التابعة للشركة, والذي يستخدم في عملية الإنتاج، لا تتعدى 50% في المتوسط, وهو ما يتسبب في احتياج عملية الإنتاج للمزيد من مصادر الحرارة، كفحم الكوك والغاز الطبيعي لإتمام عملية الصهر. لذلك، يتكلف الطن الواحد من الحديد المنتج 44.3 مليون وحدة حرارية, أي ما يزيد عن النسب العادية لاستهلاك الغاز الطبيعي بمقدار الضعف, كما تزداد معها كميات فحم الكوك المستخدمة التي تصل إلى 1300 كلجم لكل طن من الحديد, وذلك مقابل 450 كلجم لكل طن في النسب العالمية القياسية.

- عانت الشركة أيضًا من تردٍّ إداري فاقم مشكلاتها، لا سيما ما يتعلق بملف إدارة وتشغيل أفران الصهر، إذ أدت العشوائية في تشغيل تلك الأفران إلى التأثير السلبي على حالتها الفنية المتداعية من الأساس، وهو ما أكدته دراسة أجرتها الشركة القابضة للصناعات المعدنية في 2019. وعليه، اجتمعت العديد من المصاعب أمام الشركة مما تسبب -في النهاية- في تعرضها لخسائر مالية فاقت مليارات الجنيهات.

خسائر وارباح شركة الحديد والصلب خلال الاعوام بين 1997 - 2018م " بالمليون جنيه "

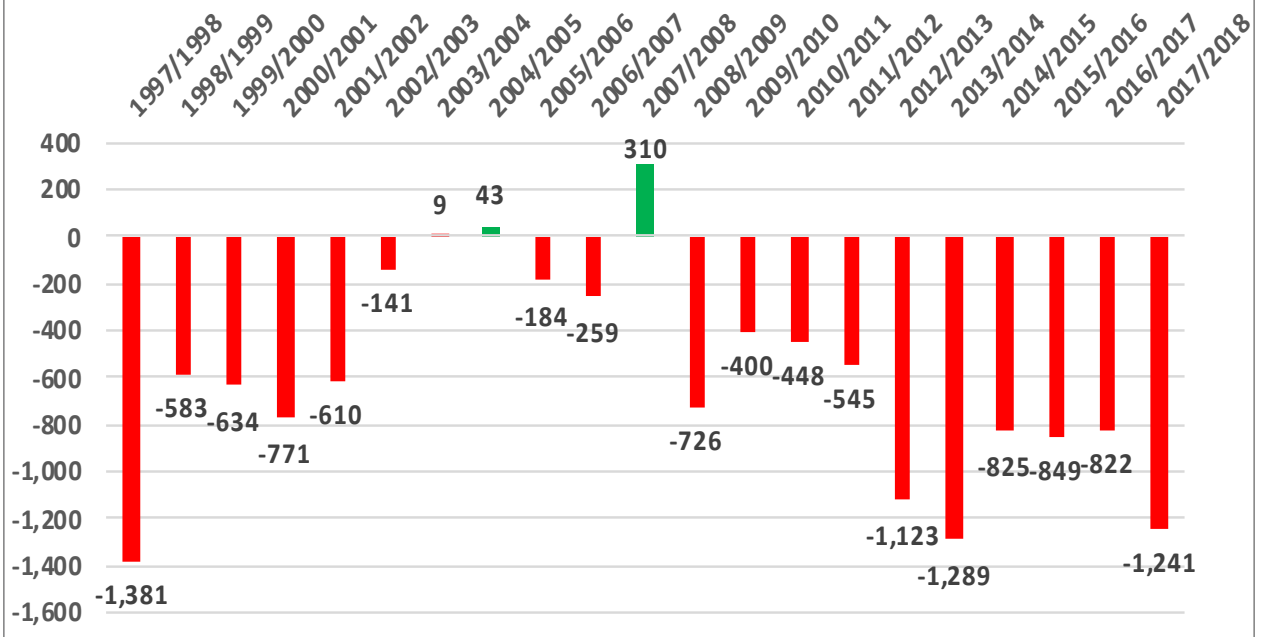

المصدر: تقرير وزارة قطاع الأعمال العام حول شركة الحديد والصلب، 17/1/2021.

محاولات حكومية للتطوير

- لم تستسلم الحكومة لفكرة تصفية شركة الحديد والصلب بعد تحقيقها هذا القدر الكبير من الخسائر، لكنها اتّبعت النهج العام للدولة، والذي يركز على إعادة إحياء أكبر قدر ممكن من المصانع التابعة للقطاع العام، وذلك على غرار تحويل مصنع حديد الدلتا من الخسارة إلى المكسب، وأيضًا المشروع الجاري تنفيذه بقيمة 25 مليار جنيه لإعادة إحياء مصانع الغزل والنسيج المصرية في المحلة الكبرى.

- استعانت وزارة قطاع الأعمال العام في 2014 بشركة "تاتا" الهندية لعمل دراسة فنية وافية حول حالة شركة الحديد والصلب المصرية، بحيث تتضمن الدراسة بعضًا من الأطر الممكنة لتطوير الشركة. وقد تأخر تنفيذ تلك الدراسة لمدة ثلاث سنوات، لذا أعادت وزارة قطاع الأعمال في 2018 تطوير تلك الدراسة للوقوف على مستجدات الحالة الفنية للشركة، والتي أشارت إلى تدهور كافة قطاعات الشركة، وصعوبة تطويرها بعد أن وصلت نسبة خطوط الإنتاج العاطلة فيها إلى 92%. من جانب آخر، دعت وزارة قطاع الأعمال عددًا من الشركات العالمية الكبرى العاملة في مجال صناعة الحديد والصلب للتشارك معها في تطوير الشركة وتشغيلها، لكن العرض لم يلاقِ أي صدى عالمي.

- بعدما تجاوزت مديونيات الشركة في 30 يونيو 2020، حاجز 8.5 مليارات جنيه مصري (أي ما يمثل 5 أضعاف رأس مال الشركة)، تلاشت أي بارقة أمل لحل المشكلات المتراكمة منذ عقود طويلة؛ فاتخذت الجمعية العامة لشركة الحديد والصلب المصرية، والمنعقدة في 11 يناير 2021، قرارها التاريخي بتصفية الشركة.

ردود الفعل المختلفة

- تعرض قرار تصفية شركة الحديد والصلب المصرية إلى ردود فعل، بعضها جاء مؤيدًا للقرار من قبل خبراء الاستثمار الذين شككوا في جدوى تطوير شركة الحديد والصلب المصرية، إذ أوضحوا أن أي محاولة لتطوير الشركة تعني إهدار المليارات من أموال الشعب، من أجل إعادة بناء البنية التحتية للمصانع وخطوط الإنتاج المتهالكة، كما ستستنزف الشركة مئات أخرى من ملايين الجنيهات لتدريب وتأهيل العمالة التي اعتادت على التكنولوجيات الإنتاجية القديمة، بينما لا يتوقع أولئك الخبراء أن تكون عوائد التشغيل الناتجة عن عمل الشركة فيما بعد مرحلة التطوير مجزية، وذلك لوجود منافسين أقوياء على الساحة وأغلبهم من شركات القطاع الخاص.

- في المقابل، رفض البعض الآخر قرار تصفية الشركة، ومنهم نواب برلمانيون وإعلاميون ونقابيون وخبراء، إذ يرون أن الحكومة لم تفعل كل ما يجب لتطوير وتدعيم عمل شركة الحديد والصلب وإنقاذها من الخسائر المتراكمة. لذا، أطلقت نقابة العاملين في 13 يناير 2021 بيانًا تحث فيه الحكومة على العدول عن قرارها، كما عقدت النقابة بعدها بأسبوع اجتماعًا آخر رفضت فيه تصفية الشركة. في الوقت نفسه، أطلق بعض نواب البرلمان طلبات إحاطة واستجوابات عاجلة لوزير قطاع الأعمال العام والحكومة المصرية حول خطة التصفية، الأمر الذي دعا وزير قطاع الأعمال لتوضيح أسبابها في أحد اللقاءات الإعلامية.

في الأخير، ثمة اتفاق عام بأن شركة الحديد والصلب أصبحت بلا جدوى اقتصادية، وأن تصفيتها كان قرارًا لا مفر منه، بل إنه جاء متأخرًا، حيث كان من المفترض أن تتخذه الحكومات السابقة. لكن حالة الجدل المجتمعي حول قرار التصفية تؤشر على ضرورة قيام الجهات المسئولة بالمزيد من عمليات التمهيد والتوضيح الإعلامي لحجم الأزمة التي كانت تعيشها شركة الحديد والصلب المصرية، وهو ما سيسهل على المواطنين تقبل فكرة تصفية الشركة التي لم يعد لها في الواقع سوى أهمية تاريخية ترتبط بذكرى مشروعات التصنيع إبان فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

صندوق النقد.. رؤية إيجابية لأداء الاقتصاد المصري

* سالي عاشور
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الأولى لبرنامج الاستعداد الائتماني، بما يتيح للحكومة المصرية سحب حوالي 1.67 مليار دولار ليصل مجموع ما تم صرفه بموجب الاتفاق إلى حوالي 3.6 مليارات دولار. وأشاد الصندوق في تقريره باعتماد مصر إجراءات استباقية للتعامل مع جائحة (كوفيد- 19) عبر الاستجابة للاحتياجات الصحية والاجتماعية، ودعم القطاعات الأشد تأثرًا بالأزمة. مع ذلك، لا تزال بعض المخاطر تُحيط بآفاق الاقتصاد، مع بروز موجة ثانية للجائحة، واستمرار حالة عدم اليقين إزاء وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي.

نموّ مرتفع رغم الجائحة

- رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته لنمو الاقتصاد المصري في العام المالي 2020/2021 إلى نحو 2.8% خلال شهر ديسمبر 2020، مقارنة بنحو 2% في توقعاته السابقة خلال يونيو من العام نفسه، مع انتعاش متواضع متوقع في جميع القطاعات باستثناء السياحة. إذ ساعدت معدلات الاستهلاك المرتفعة على تعويض ضعف معدلات السياحة والاستثمار، إلى جانب الإجراءات المتخذة لتلبية الاحتياجات الصحية والاجتماعية، والدعم الممنوح للقطاعات المتضررة، بما ساعد على التخفيف من تأثير جائحة (كوفيد- 19) على النمو.

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2018 - 2019 / 2024 - 2025)

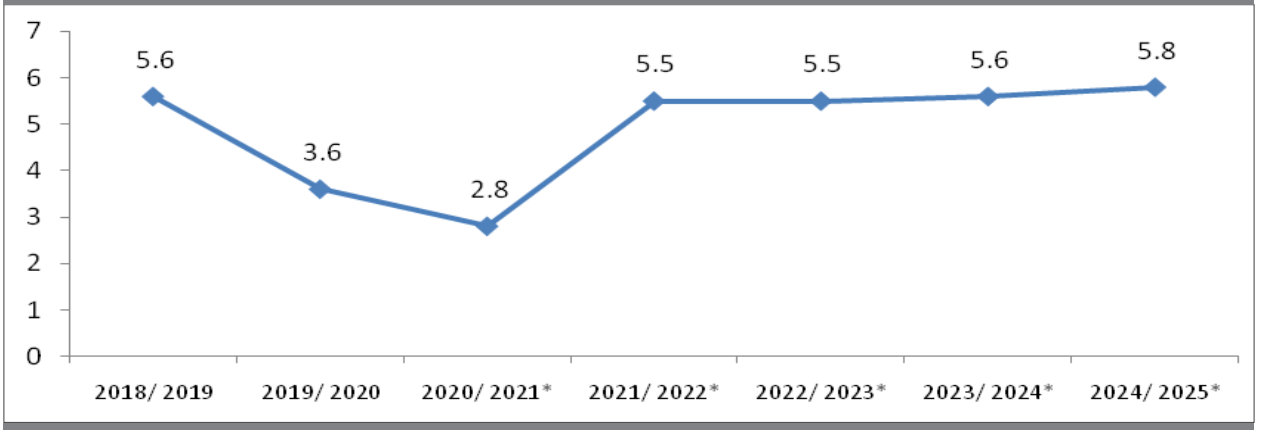

تشير البيانات إلى القيم المتوقعة

- شهد معدل البطالة انخفاضًا في الربع الثالث لعام 2020 ليصل إلى 7.3% مقارنة بنحو 9.6% في الربع السابق من العام نفسه. كما ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 14% خلال الربع الأول من العام المالي 2020/2021، مما يعكس نموًّا قويًّا في حصيلة ضريبة الدخل من الشركات، وهو ما يعوض تراجع حصيلة ضريبة القيمة المضافة، كما تمكّنت مصر من تحقيق المستهدفات الخاصة بالإنفاق على الصحة وبرامج الحماية الاجتماعية.

تطور الايرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (2018 - 2019 / 2024 - 2025)

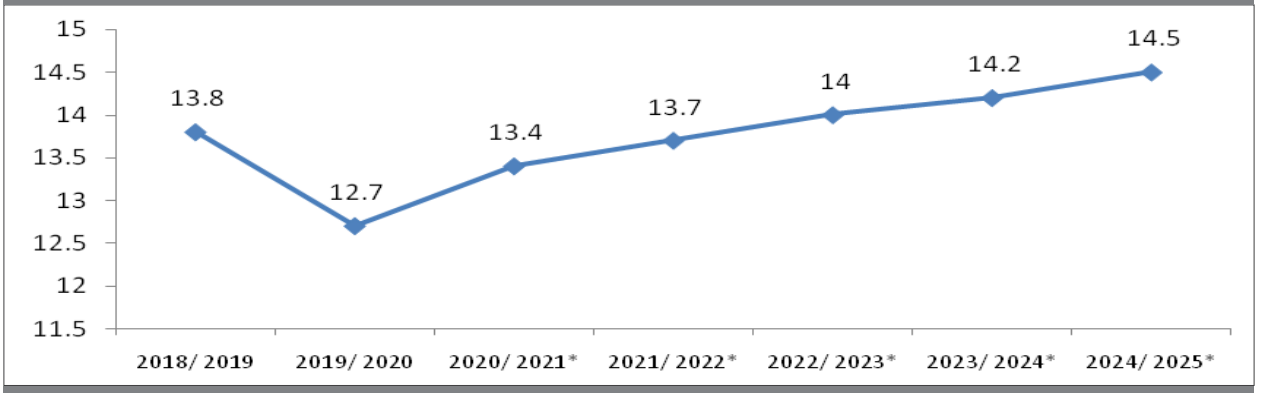

تشير البيانات إلى القيم المتوقعة

- سجّل عجز الحساب الجاري المصري تحسنًا في العام المالي 2019/2020 ليبلغ نحو 3.1% من الناتج المحلي الإجمالي، كما صمدت التحويلات النقدية بصورة أفضل من المتوقع، مما ساعد على تعويض الانخفاض الحاد في الإيرادات السياحية. كما برزت بوادر مبكرة للانتعاش والتعافي، مثل تخفيف تدابير الإغلاق ذات الصلة بالوباء تدريجيًّا على نشاط التجزئة، والسياحة والفنادق، والتجمعات العامة، واستئناف الرحلات الجوية.

تطور معدلات عجز الحساب التجاري كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (2018 - 2019 / 2024 - 2025)

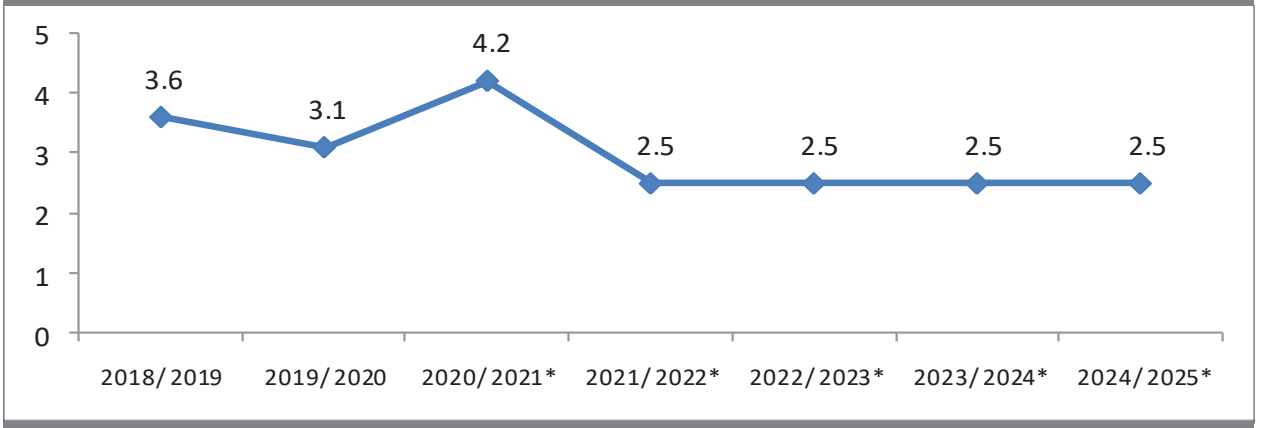

تشير البيانات إلى القيم المتوقعة

- أشاد صندوق النقد الدولي بالمبادرات التي أطلقتها الحكومة والبنك المركزي المصري لتوفير الدعم المالي والنقدي والسيولة لدعم النشاط الاقتصادي في ظل جائحة (كوفيد- 19). كما تم الالتزام بحزمة تحفيز مالي بنسبة 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي. إذ ساهمت الجهود الحكومية في انخفاض معدلات التضخم إلى 4.5% (على أساس سنوي) في أكتوبر 2020 مقارنة بنحو 5.7% في يونيو من العام نفسه، حيث انخفضت أسعار المواد الغذائية، مما يعكس جزئيًّا جهود السلطات لتحديث الزراعة المحلية وتحسين لوجستيات التوريد. كما اتخذت الحكومة المصرية -وفقًا للصندوق أيضًا- خطوات إيجابية نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تم تطوير خطط التكيف للحد من التأثر بآثار التغيرات المناخية، وإصلاح تسعير الوقود، والاتجاه نحو الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ومشاريع تحويل الغاز.

انخفاض معدل الفقر

- على صعيد الحماية الاجتماعية، انخفض معدل الفقر في مصر إلى 29.7% للسنة المالية 2019/2020 مقارنة بنحو 32 %. في السنة المالية 2017/2018، وقد شهدت المناطق الريفية الانخفاض الأكبر مما يعكس جزئيًّا استمرار توسيع شبكة الأمان الاجتماعي من خلال برامج "تكافل وكرامة"، فقد تم اتخاذ خطوات لحماية الفئات الأكثر ضعفًا من خلال توسيع نطاق المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية "تكافل وكرامة" إلى حوالي 3.6 ملايين أسرة، وجارٍ الوصول إلى تغطية 4 ملايين أسرة بحلول يونيو 2021، بدعم مالي من المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تقديم إعانات بطالة شهرية للأفراد المتضررين جراء أزمة (كوفيد- 19)، كما تمت الاستفادة من الرقمنة لتحسين إدارة البرنامج وتعزيز الإدماج من خلال تحويل المدفوعات النقدية عبر الهاتف المحمول.

معدلات الدعم الحكومي للشركات والأسر الأوْلى بالرعاية والصحة

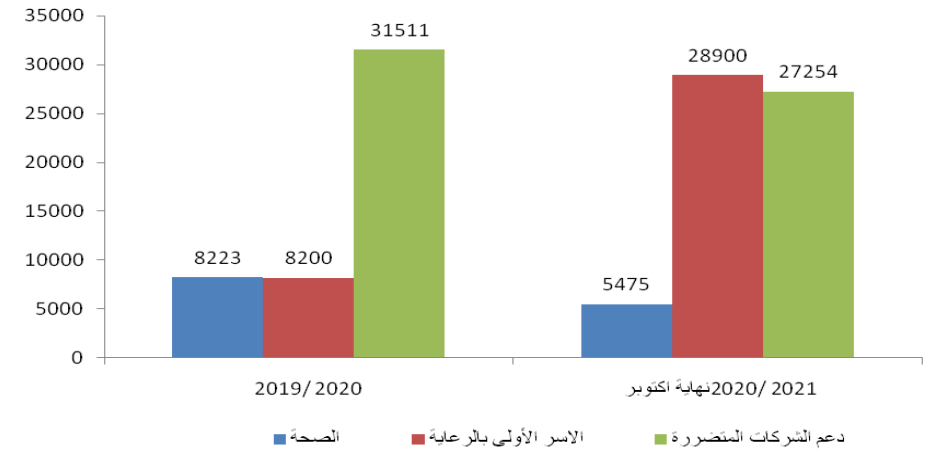

- على مستوى السياسة النقدية، يتمتع النظام المصرفي المصري بالصلابة، نظرًا لدخوله الأزمة بمستوى جيد من السيولة الوفيرة. وقد ساعدت مبادرات البنك المركزي على ضمان توافر الائتمان طوال الأزمة؛ وسيكون استمرار الرقابة على القطاع المالي مطلبًا حيويًّا للحفاظ على صلابة القطاع المصرفي مع بدء انتهاء صلاحية المبادرات الخاصة بالأزمة. كما تم الالتزام ببرامج الإقراض المدعوم من البنك المركزي المصري خلال الفترة (مارس - أكتوبر 2020) للصناعة وقطاعي الزراعة والسياحة، والذي شهد طلبًا كبيرًا على الإقراض المصرفي للشركات الخاصة بلغ نحو 21% (على أساس سنوي) في أكتوبر 2020، مقارنة بنحو 8% في مارس من العام نفسه، كما تواصل الحكومة مراقبة معايير الإقراض والقيام بإصلاحات منها: قانون البنوك الجديد الذي يحقق الاستقرار في أسعار النقد. وفي المقابل، يتعين على السلطات أن تظل يقظة للتأثير المحتمل للأزمة، خاصةً في ظل القروض المتعثرة لقطاع السياحة المتضرر بشدة مع بدء انتهاء إجراءات دعم الأزمة.

- استطاعت الحكومة المصرية أيضًا تحقيق مرونة في سعر الصرف، والتي تعد أمرًا ضروريًا لاستيعاب الصدمات الخارجية والحفاظ على القدرة التنافسية. وقد شهد حجم التدفقات النقدية الصافية ارتفاعًا لنحو 9 مليارات دولار خلال الفترة (يونيو - أكتوبر 2020) بما ساهم في تحسين المعروض من العملات الأجنبية في الأسواق المحلية لتعويض الانخفاض في تدفقات السياحة الوافدة والتي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف بنسبة 3% خلال الفترة (يونيو – نوفمبر 2020). كما انعكس على ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي ليبلغ 38.3 مليار دولار في أكتوبر 2020.

تطور قيمة الاحتياطى الاجنبى (المليار دولار) الاجمالى خلال الفترة (2018 - 2019 / 2024 - 2025)

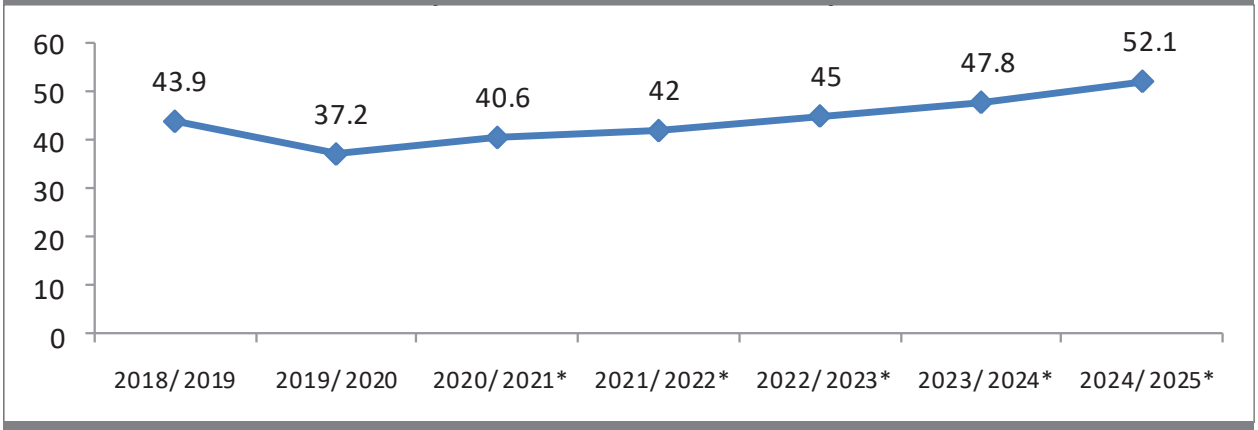

تشير البيانات إلى القيم المتوقعة

- ساعدت السياسات المعتمدة من قبل البنك المركزي على تثبيت التوقعات التضخمية، وتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر حول الحد الأدنى بنسبة 9% (± 3 نقاط مئوية). ومن المنتظر أن يُسهم التيسير النقدي الذي شهدته الشهور الأخيرة بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس في كل من سبتمبر 2020 ونوفمبر 2020 في زيادة دعم النشاط الاقتصادي، وتخفيف ضغوط ارتفاع سعر الصرف الناشئة عن التدفقات الرأسمالية الكبيرة الوافدة، وهو ما كان له تأثير خافض للتضخم.

معدل التضخم خلال الفترة (2018 - 2019 / 2024 - 2025)

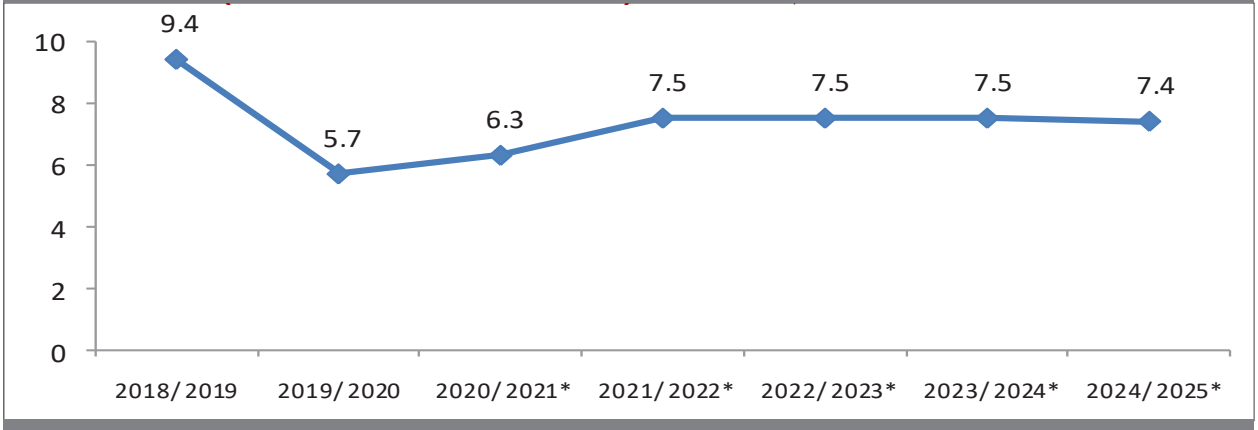

تشير البيانات إلى القيم المتوقعة

- بالنسبة للإصلاحات الهيكلية، تحرز الحكومة تقدمًا لدعم تنمية القطاع الخاص وتحسين حوكمة القطاع العام، وتمثل مبادرات الحكومة الجارية لدعم الاقتصاد الأخضر تطورًا جديرًا بالترحيب. وسوف يتعين مواصلة التركيز على الإصلاحات لزيادة الشفافية في المؤسسات المملوكة للدولة، وتيسير التجارة من خلال الإفصاح المالي لما يقرب من 300 شركة، وإقرار قانون الجمارك بهدف تبسيط الإجراءات وتقليل وقت المعاملات.

كما سيمثل الانتهاء من صياغة خطة إعادة هيكلة "بنك الاستثمار القومي" في الوقت المناسب بنهاية يناير 2021 عاملًا مهمًّا للحد من المخاطر المحيطة بالمالية العامة. كما أن ضمان تكافؤ الفرص أمام كل الأطراف الاقتصادية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تنمية القطاع الخاص، سيؤديان إلى إدخال تحسينات دائمة على مناخ الاستثمار والحوكمة، والمساهمة في توفير موارد إضافية للإنفاق على الصحة والتعليم.

تحديات ومخاطر

- لا تزال التحديات والمخاطر المحيطة بالاقتصاد المصري كبيرة، بما في ذلك تداعيات الموجة الثانية من (كوفيد- 19)، وارتفاع عدم اليقين خاصة حول وتيرة النمو العالمي، واحتمال حدوث نزوح جماعي آخر لرؤوس الأموال، وفرض شروط أكثر صرامة للتمويل، خاصة فيما يخص الأسواق الناشئة، وانخفاض التحويلات النقدية والعائدات السياحية والزيادات الحادة في البطالة والفقر، ووضع ضغوط إضافية على العملة بما يؤدي إلى تقويض نتائج البرنامج الاقتصادي، وارتفاع المخاطر خاصة في ظل تركز بعض آجال السداد المستحقة لصندوق النقد الدولي في العامين الماليين 2024/2023، و2025/2024.

في الأخير، يخلص تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن مصر بحاجة إلى بذل مزيد من الجهد، خاصة فيما يخص تحقيق الاستدامة المالية، وتحسين التجارة الدولية، والمنافسة في السوق، والعمل على تعزيز المرونة في مواجهة الصدمات، والحفاظ على ثقة المستثمرين، والاستمرار في تنفيذ سياسات برنامج الإصلاح.

قضايا نوعية

1 لقاح (كوفيد- 19) وسياسات الصحة
تساؤلات مصرية

مع بدء عدة دول تلقيح مواطنيها ضد فيروس (كوفيد- 19)، تُثار تساؤلات حول معايير اللقاحات الآمنة، وأي الفئات ستحظى بأولوية التطعيم، وسبل تحقيق مناعة القطيع، ومدى مراعاة استراتيجيّة التطعيم للتخوفات المطروحة. الأهم: كيف تتعامل الدول مع تمويل شراء اللقاحات لتوفيرها للسكان ومنع ظهور سوق سوداء؟ وهل لديها قدرة على وضع سياسات عامة إزاء عملية التلقيح، خاصة أن ذلك يعتمد على توافر بيانات موثقة عن السكّان؟. الإجابة عن هذه التساؤلات ترتبط بدراسة مقارنة للسياسات العامة للدول ومنها مصر، فضلًا عن توصيّات منظمة الصحة العالمية، كمظلة أكبر لوضع السياسات الصحية.

2 الجدوى الاقتصادية والبيئية
لمبادرة إحلال السيارات القديمة

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة المصرية في يناير 2021 مبادرة إحلال السيارات القديمة العاملة بالبنزين، والتي مر على إنتاجها أكثر من 20 عامًا، واستبدالها بسيارات جديدة تعمل بالوقود المزدوج "الغاز الطبيعي – البنزين"، وفقًا لشروط محددة مسبقًا. يأتي ذلك في ظل سعي الحكومة المصرية إلى الاستغلال الأمثل لاكتشافات الغاز الطبيعي، والاتجاه نحو استخدام الغاز عوضًا عن البنزين كأحد مصادر الطاقة النظيفة غير الملوثة للبيئة، فضلًا عن تقليل معدلات استنزاف النقد الأجنبي الموجه لاستيراد المواد البترولية كالديزل والبنزين.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

Bermudas
Marine
Compa
320
340
0
20
N.E
E
S.E
S
N
W.N
60
80
100
120
140
160
180

لقاح (كوفيد- 19) وسياسات الصحة: تساؤلات مصرية

* د. نهى بكر
عضو الهيئة الاستشارية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مع بدء عدة دول تلقيح مواطنيها ضد فيروس (كوفيد - 19)، تُثار تساؤلات حول معايير اللقاحات الآمنة، وأي الفئات ستحظى بأولوية التطعيم، وسبل تحقيق مناعة القطيع، ومدى مراعاة استراتيجيّة التطعيم للتخوفات المطروحة. الأهم: كيف تتعامل الدول مع تمويل شراء اللقاحات لتوفيرها للسكان ومنع ظهور سوق سوداء؟ وهل لديها قدرة على وضع سياسات عامة إزاء عملية التلقيح، خاصة أن ذلك يعتمد على توافر بيانات موثقة عن السكّان؟. الإجابة عن هذه التساؤلات ترتبط بدراسة مقارنة للسياسات العامة للدول ومنها مصر، فضلًا عن توصيّات منظمة الصحة العالمية، كمظلة أكبر لوضع السياسات الصحية.

اللقاحات الآمنة

- من المتوقّع أن تعتمد الدول النامية على أصناف متنوّعة من اللقاحات المضادة لكورونا، لكن ينبغي أن يكون المواطنون على علمٍ بالأدلّة المثبتة لكل لقاح منها، وبالأمور التي ما تزال مجهولة حوله أيضًا. إذ يتعين على الدول توضيح النهج الذي تتّبعه، خاصة فيما يتعلّق باللقاح الروسيّ "سبوتنك V"، ولقاح "سينوفارم" الصينيّ، حيث لم تعتمد منظمة الصحة العالمية بعدُ هذين اللقاحَين إلى حين انتهاء المرحلة الثالثة من التجارب السريريّة، علمًا أنه تم طرح اللقاح الصيني في الإمارات وبلدان عربيّة أخرى كالأردن.

- تعاقدت مصر على 100 مليون جرعة من لقاحات فيروس كورونا عبر شركات مختلفة، منها 40 مليون جرعة من لقاح سينوفارم الصيني، و20 مليون جرعة من لقاح أسترازينيكا - أكسفورد قابلة للزيادة، و40 مليون جرعة من تحالف جافي، علمًا أن هذا العدد سيكون كافيًا لنحو 50 مليون شخص، وهو ما يعادل نصف عدد السكان تقريبًا.

مناعة القطيع

- يسعى أحد أهداف عملية التلقيح إلى تحقيق "مناعة القطيع"، أي توفير الحماية من المرض للسكان بأكملهم. لكن تبرز مشكلة أنه في أية مجموعة سكّانيّة قد لا يستطيع بعض الأشخاص الحصول على التطعيم، أو تطوير استجابة مناعيّة، لأسباب طبية أو صحية، برغم حصولهم على التطعيم. في حالة مرض (كوفيد- 19)، يتضمّن ذلك الأشخاص الذين يخضعون لعلاجات معيّنة تُضعِف مناعتهم، مثل العلاج الكيميائيّ، والأشخاص الذين يعانون نقص المناعة بسبب حالات مَرضيّة أخرى غير السرطان (مثل مرضى الإيدز)، إضافةً إلى الحوامل والمرضِعات، والأطفال (أقلّ من 16 عامًا في حالة لقاح فايزر-بيونتك، أو أقلّ من 18 عامًا في حالة أحد اللقاحات الأخرى).

- إذا حصل عددٌ كافٍ من الناس على التطعيم، ومنع التطعيم تطور المرض، والعدوى نفسها (وهو ما لا يزال غير واضح حتى الآن فيما يتعلق بمرض كوفيد- 19)؛ فإن انتقال الفيروس قد يتوقف، وتنخفض معدلات الإصابة بالمرض بين جميع السكان. على هذا، تعتمد الفئات الضعيفة في حمايتها بصورة غير مباشرة على بقية السكان الذين سيحصلون على التطعيم، ومن ثَم تبرز أهمية الوصول إلى "مناعة القطيع" بشكل جماعي.

- إذا أخذنا بالاعتبار أن عدد التكاثر الأساسي لفيروس كورونا يتراوح بين 2. 5 و3. 5 (أي إن حالة واحدة قد تنقل الفيروس إلى نحو 3 أشخاص)، وأن فعالية اللقاح تصل إلى 95% (بالنسبة للقاح فايزر-بيونتك ولقاح مودرنا)، فإن علماء الأوبئة يقدرون أنه لا بد من تطعيم 75% من السكان للوصول إلى مناعة القطيع، بغض النظر عن الخصائص الديموغرافية للسكان. أما في حالة اللقاحات الأقل فعالية والأقل كلفة، كما لقاح "أسترازينيكا- أكسفورد"، فلا بد من تطعيم أكثر من 90% من السكان للوصول إلى مناعة القطيع. وتصبح هذه الحسابات أكثر تعقيدًا –وفقًا لبعض العلماء- إذا تبين أن الحماية المرتبطة باللقاحات قصيرة الأمد، وذلك بسبب الانخفاض التدريجي في المناعة المُستحدثة بواسطة التلقيح، أو الطفرات الفيروسية الإضافية الناشئة التي تقاوم اللقاح.

- في ضوء هذه الشكوك حول عملية التلقيح، فمن الضروري الحفاظ على رسالة عامة شفافة واستراتيجية واضحة بشأن ما نعرفه، وما لا نعرفه عن فيروس كورونا، مع التأكيد على أهمية مواصلة الالتزام بالتدابير الوقائية. وفي مصر، فإن اللجنة العلمية لكورونا، وهيئة الدواء المصرية، هما أصحاب القرار الوحيد في تعاقدات لقاحات كورونا، ومدى كونه آمنًا على المصريين.

أولويات التطعيم

- نشرت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع مجموعة الخبراء الاستشارية الاستراتيجية "SAGE"، خريطة طريق لإطلاع الحكومات

على خطوات تنفيذ حملة التطعيم ضد فيروس كورونا، وطرق توزيع اللقاح، وتحديد أصحاب الأولوية في الحصول عليه في ظل الموارد. ومن المتوقّع أن تعمل كل دولة على تنفيذ خطتها العقلانية العادلة الواضحة بشأن حملات التطعيم طبقًا للسياسات الصحية والقدرات والموارد الخاصة بكل دولة.

- تتضمن أولويات المستحقين لتلقي اللقاح في مصر الأطقم الطبية بمستشفيات العزل، والصدر، والحميات، بالإضافة إلى مرضى الأورام، ومرضى الفشل الكلوي، وأصحاب الأمراض المزمنة من كبار السن، ومرضى القلب والأوعية الدموية، من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات مبادرة رئيس الجمهورية لمتابعة وعلاج الأمراض المزمنة، ونفقة الدولة، والتأمين الصحي.

- في مصر، تمت ميكنة المنظومة الخاصة باللقاح، والتي تبدأ بتسجيل المواطنين الراغبين في تلقي اللقاح، وحتى حصولهم عليه، كما تم تصميم منظومة التسجيل لتتيح عددًا أكبر من الشاشات بحيث تتلاءم مع طريقة تسجيل المواطن للحصول على اللقاح، وتتمثل في مقدمي الخدمة بمواقع التلقي، أو من خلال مقدمي الخدمة بالخط الساخن، أو عن طريق الموقع الرسمي عبر المواطن نفسه. وتتوافر تلك المنظومة باللغة العربية والإنجليزية، كما تحتوي على جميع المعلومات التي تهم المواطن قبل البدء بالتسجيل.

- تم أيضًا ميكنة منظومة تتبع لكميات اللقاح في مصر منذ وصوله وحتى توزيعه بمختلف مراحل هذه العملية، فتبدأ ببداية رحلة حصول المواطن على اللقاح منذ تسجيله على الموقع المخصص لذلك، مرورًا بمناظرته ومراجعة بياناته، ووصولًا لحصوله على اللقاح، ومتابعته بعد تلقيه له، بحيث يتم إنشاء ملف طبي للمتلقين، يشمل التاريخ المرضي، والعلامات الحيوية، بالإضافة إلى تسجيل أي عرض يظهر بعد تلقي اللقاح.

- تعتزم الحكومة المصرية توفير مراكز صحية بكل محافظة للتطعيم باللقاحات، وتشمل مسارات تلك المراكز منطقة إرشادية لتوعية الفئات المستهدفة بالتطعيم كأولوية، ومنطقة إدارية لمراجعة البيانات وتسجيلها على المنظومة الخاصة بالتسجيل للقاحات، وغرفة موافقة مستنيرة يتم بها إطلاع الأشخاص على جميع الشروط، وغرفة للتطعيم، ومكانًا مخصصًا لحفظ اللقاح. كما سيتم توفير عيادات لمتابعة المواطنين الذين تم تطعيمهم، حيث يتم أخذ اللقاح على جرعتين بينهما 21 يومًا بنفس المركز، مشيرة إلى تخصيص خط ساخن لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بعملية الحصول على اللقاح.

تمويل حملة التطعيم

- يسعى برنامج "كوفاكس" (برنامج عالمي تابع لمنظمة الصحة ويهدف لتطعيم سكان الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل للوقاية من كورونا) إلى توصيل ما لا يقل عن ملياري جرعة لقاح بحلول نهاية عام 2021 تغطي 20% من السكان الأكثر الإصابة بالفيروس في 91 بلدًا فقيرًا ومتوسط الدخل معظمها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. إلا أن البرنامج يواجه مخاطر نقص التمويل والإمداد وتعقد ترتيبات التعاقد، مما قد يعيقه عن تحقيق أهدافه.

- في مصر، تم الإعلان عن توافر التمويل من قبل الحكومة لشراء لقاح فيروس كورونا، حيث إن هنالك تقديرات بأن مصر تحتاج إلى 20 مليار جنيه لتوفير جرعات من اللقاحات ضد كورونا لـ100 مليون مصري. في الوقت نفسه، أعلن المجتمع المدني عن مساهماته لتوفير التمويل لصندوق "تحيا مصر"، ليقوم بدوره المركزي كذراع لتمويل اللقاحات، علمًا أن اللقاح لن يكون مجانيًّا للجميع، حيث إن صندوق "تحيا مصر" سيتولى تحمل التكلفة عن الأشخاص غير القادرين، وسيتم ربطه بأنظمة "تكافل" و"كرامة". بينما يمكن للقادرين شرائه.

الجدوى الاقتصادية والبيئية لمبادرة إحلال السيارات القديمة

* أسماء فهمي
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة المصرية في يناير 2021 مبادرة إحلال السيارات القديمة العاملة بالبنزين، والتي مر على إنتاجها أكثر من 20 عامًا، واستبدالها بسيارات جديدة تعمل بالوقود المزدوج "الغاز الطبيعي – البنزين"، وفقًا لشروط محددة مسبقًا. يأتي ذلك في ظل سعي الحكومة المصرية إلى الاستغلال الأمثل لاكتشافات الغاز الطبيعي، والاتجاه نحو استخدام الغاز عوضًا عن البنزين كأحد مصادر الطاقة النظيفة غير الملوثة للبيئة، فضلًا عن تقليل معدلات استنزاف النقد الأجنبي الموجه لاستيراد المواد البترولية كالديزل والبنزين.

ملامح المبادرة

- في الرابع من يناير 2021، تم افتتاح المعرض الأول لتكنولوجيا تحويل وإحلال المركبات للعمل بالطاقة النظيفة برعاية الرئيس "عبدالفتاح السيسي"، والذي تمت فيه مناقشة مبادرة إحلال السيارات للعمل بالغاز الطبيعي بالإضافة إلى البنزين. ووفقًا لوزارة التجارة والصناعة المصرية، فإن المبادرة تقوم على شقين: أحدهما يتمثل في الاعتماد على مصانع السيارات المحلية في توفير الموديلات والطرازات التي ستكون بديلة للسيارات محل الإحلال، على أن تتوافر بها محركات تستطيع العمل بنوعين من الوقود، هما الغاز الطبيعي والبنزين، والشق الآخر يدور حول التعاون مع الشركات العالمية لنقل تكنولوجيا الوقود المزدوج في المحركات لفئة السيارات التجارية خاصة الأتوبيسات والميكروباصات.

- تستهدف المبادرة المركبات القديمة التي مر عليها 20 عامًا من سيارات ملاكي أو ميكروباص، ووفقًا للهيئة العامة للاستعلامات فإن المبادرة ستنفذ على عدد من السنوات لتشمل المرحلة الأولى تغطية لسبع محافظات هي: القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، وبورسعيد، والفيوم، والبحر الأحمر، والسويس، وذلك لتوافر محطات للغاز الطبيعي بها. وسيتم تنفيذ المرحلة الأولى على ثلاث سنوات ليتم فيها تحويل 250 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي، وبتكلفة تقدر بـ1.2 مليار جنيه ممولة من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، كما وضعت خطة لزيادة ومضاعفة أعداد محطات تموين السيارات بالغاز الطبيعي على مستوى الجمهورية.

- تقدم 30 ألف شخص فعليًّا للمشاركة في المبادرة، وسجل 57 ألف شخص بالموقع الإلكتروني الخاص بالمبادرة، وذلك وفقًا للتقرير الصادر عن المركز الإعلامي لمجلس الوزراء. وستقدم الحكومة حوافز تصل إلى 50 ألف جنيه، كحد أقصى لإحلال السيارة العاملة بالبنزين بتلك العاملة بالغاز. كما سيقدم البنك المركزي تمويلًا من خلال البنوك بمقدار 15 مليار جنيه تقدم كقروض للأفراد المشاركين في المبادرة تيسيرًا لهم لتملك سيارات جديدة وبفائدة مقطوعة 3% وبنظام تسديد من 10-7 سنوات. وتضمنت المبادرة مشاركة عددٍ من شركات السيارات بعدة موديلات، هي: "نيسان صني، نيسان سنترا، هيونداي أكسنت آر بي، هيونداي إلنترا إتش دي، لادا جرانتا، شيفورليه أوبترا، وبي واي دي إف3، وكيا سيرونتو، وغيرها من الموديلات الكهربائية التي ستنتج مستقبلًا في شركة النصر للسيارات، وفقًا لتصريحات وزير قطاع الأعمال هشام توفيق.

- وفقًا لمجلة "البترول" الصادرة في ديسمبر 2020 عن وزارة البترول والثروة المعدنية، فقد تم تحويل ما يقارب 42.2 ألف سيارة للعمل بالغاز الطبيعي عام 2018/2019 ليبلغ إجمالي السيارات المحولة حوالي 318.2 ألف سيارة حتى يونيو 2020، كما تم خلال عام 2018/2019 إنشاء 19 محطة تموين بالغاز الطبيعي، فضلًا عن سبعة مراكز لتحويل السيارات لتعمل بالغاز الطبيعي.

جدوى المبادرة

- تسارعت اكتشافات مصر لحقول الغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى نجاحها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي في سبتمبر من عام 2018، كما ساعد اكتشاف حقل "ظهر" العملاق في تحقيق فائض في الإنتاج. ووفقًا لتصريحات وزير البترول "طارق الملا" في نوفمبر 2020، بلغ فائض إنتاج مصر من الغاز

الطبيعي مليار قدم مكعب يوميًا، مما يوفر على الدولة تكلفة استيراد المواد البترولية التي بلغت كميتها في عام 2019 نحو 11.7 مليون طن، وبتكلفة فاقت 6.8 مليارات دولار أمريكي، بجانب دعم توجهات الدولة في إحلال الغاز كوقود بديلًا عن السولار والبنزين.

- ستساهم المبادرة في دعم صناعة السيارات المحلية والصناعات المرتبطة بها، وفي الوقت نفسه الاستفادة من السيارات القديمة في صناعات الحديد. وعلى الجانب الآخر، سيحقق المستهلكون وفورات اقتصادية ومالية، وذلك لانخفاض تكلفة الغاز الطبيعي مقارنة بالبنزين، والنهوض بمستوى نمط حياة الفرد من خلال زيادة فرصتهم في الحصول على سيارة حديثة، وسحب السيارات المتهالكة من السوق، بجانب تحسين وسائل النقل المستخدمة، فضلًا عن تحسين دخل سائقي سيارات الأجرة والميكروباص، كما ساهمت المبادرة أيضًا في توفير 47 ألف فرصة عمل جديدة.

- ينصب اهتمام العالم في الفترة الأخيرة على الطاقة النظيفة، والذي يتوافق مع اهتمام الدولة للتوجه نحو بدائل تخفض من تكلفة التدهور البيئي وخفض الانبعاثات الضارة. ويساهم الغاز الطبيعي بشكل فعال في الحفاظ على البيئة لخلوه من مركبات الرصاص والشوائب الكبريتية، ولمساهمته في تخفيض انبعاثات غاز أول أكسيد الكربون وانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة تبلغ 85% و21% على التوالي، وبالتالي سيساهم في تقليل تلوث الهواء. ووفقًا للبنك الدولي، فمنذ بدأت الدولة بالعمل على "برنامج تخريد وإعادة تدوير المركبات" عام 2010، فقد أسهم ذلك في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 310 ألف طن خلال الفترة من 2013 إلى 2017، وبالتالي فإن تطبيق مبادرة إحلال السيارات القديمة على نطاق واسع سيساعد أكثر في خفض انبعاثات غاز أول وثاني أكسيد الكربون بشكل أكبر في السنوات القادمة.

- بالرغم من الجدوى الاقتصادية والبيئية لتنفيذ المبادرة؛ إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجهها، منها: أن إحلال السيارات القديمة العاملة بالبنزين بأخرى تعمل بالغاز الطبيعي سيكلف تمويلًا بإجمالي يقترب من مليار و200 مليون جنيه، وذلك لإجمالي 147 ألف مركبة. أضف إلى ذلك، ثقل حجم أسطوانة الغاز بالسيارة، مما سيزيد من حمولة السيارة، وبالتالي يبطئ سرعتها بنسبة تصل إلى 20%، وفقًا لما أكده عدد من العاملين في مصانع السيارات بمصر. كما أن ثمة تحديات تتعلق بضرورة انتشار محطات الغاز الطبيعي في المحافظات والطرق، علمًا بأن الدولة خططت لإنشاء 366 محطة غاز طبيعي جديدة، وهو ما يُعد تكلفة إضافية على الدولة متمثلة في تطوير بنية تحتية في جميع المحافظات.

كيف يفكر العالم؟

1

مأزق الخصوصية
وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

أثارت وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا جدلًا واسعًا حول سياسات الخصوصية، في ضوء مؤشرين رئيسيين: الأول، قرار "تويتر" إغلاق حساب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بشكل دائم، ما أعطى إشارات بقدرة هذه الوسائل على الحد من الحريات، أما الثاني، فيتعلق بتحديث "واتساب" المقترح لسياسة الخصوصية، وهو ما دفع بعض المستخدمين إلى الهجرة إلى تطبيقات بديلة. بين هذا وذاك، تصاعد النقاش حول إمكانية التوصل لسياسة جديدة تضمن حرية وخصوصية المستخدمين في وسائل التواصل الاجتماعي.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

مأزق الخصوصية وإصلاح وسائل التواصل الاجتماعي

* نوران عوضين - * نرمين سعيد
باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثارت وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا جدلًا واسعًا حول سياسات الخصوصية، في ضوء مؤشرين رئيسيين: الأول، قرار "تويتر" إغلاق حساب الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بشكل دائم، ما أعطى إشارات بقدرة هذه الوسائل على الحد من الحريات، أما الثاني، فيتعلق بتحديث "واتساب" المقترح لسياسة الخصوصية، وهو ما دفع بعض المستخدمين إلى الهجرة إلى تطبيقات بديلة. بين هذا وذاك، تصاعد النقاش حول إمكانية التوصل لسياسة جديدة تضمن حرية وخصوصية المستخدمين في وسائل التواصل الاجتماعي.

تحديات الخصوصية

- قد تؤدي الشروط والأحكام الجديدة في "واتساب" إلى إحداث تغييرات في كيفية إدارة البيانات والخصوصية، وهو ما أوضحته "ناتالي بانج" (المحاضرة في قسم الاتصالات والإعلام الجديد في جامعة سنغافورة الوطنية). ففي رؤيتها، فإنّ النزوح الجماعي من واتساب لتطبيقات أخرى (مثل: "تليجرام" و"سيجنال") يفتح الباب أمام إعادة النظر في سياسات الخصوصية بشكل عام، وبخاصة بعد أن اضطر "واتساب" إلى إصدار توضيح في محاولة منه لإنقاذ الموقف، ثم اضطر إلى التراجع عن تحديثه الجديد كلية. وعلى الرغم من اعتماد التطبيق على التشفير من طرف إلى طرف، يمكن اختراق البيانات عن طريق الهجمات السيبرانية.

- على الرغم من تبعية "واتساب" لعملاق التواصل الاجتماعي "فيسبوك"؛ فإن الأخير نجح في تحقيق عائدات مادية من خلال خدماته الإعلانية، في الوقت الذي لا يحقق فيه الأول أي عوائد. وبحسب "ناتالي"، لا يزال بإمكان المستخدمين البقاء على نظام أساسي مثل "واتساب" دون الموافقة على الشروط المحدثة من خلال دفع رسوم رمزية على سبيل المثال، لأن عدم الثقة المستمر في سياسات الخصوصية يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، ويقوض دعم الابتكارات المستقبلية التي تتطلب جمع البيانات واستخدامها.

- يجادل "دافيد شو" بأن السبب الأساسي في زيادة أعداد المستخدمين لتطبيقات مثل "تليجرام" و"سيجنال" هو أحداث اقتحام الكونجرس التي كشفت عن تقييد وسائل التواصل الاجتماعي لحرية التعبير، ما دفع أنصار "ترامب" إلى تطبيقات بديلة، مثل "بارلر"، للتخطيط لاقتحام الكابيتول. وفي الأسابيع والأيام والساعات التي سبقت الاقتحام استخدم أنصار "ترامب" المتشددون "بارلر" للتنفيس عن غضبهم بشأن ما زعموه بـ"تزوير" الانتخابات. وعلى أي حال، فقد كان هناك اتجاه كبير لاستخدام تطبيقات أخرى بغض النظر عن الميول السياسية، وذلك بسبب التشكك في سياسات الخصوصية.

"تويتر" في مواجهة "ترامب"

- في مقاله على موقع "الجارديان"، أشار "توم فيليبس" وآخرون إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها ضد "ترامب" يمكن أن تمهد لإجراءات مماثلة ضد غيره من الزعماء الشعبويين. ويدفع أصحاب هذا التوجه بأن المدونين والصحفيين وأي من صانعي المحتوى عليهم الالتزام بقواعد معينة قبل النشر على "يوتيوب" أو وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، ولذا يجب تطبيق نفس المعايير على الرؤساء والزعماء، خصوصًا وأن لديهم ملايين المتابعين، ما يجعلهم أكثر قدرة على الحشد والتأثير. وفي البرازيل مثلًا، وظف "بولسونارو" وسائل التواصل الاجتماعي لتقويض الديمقراطية والتحريض على العنف، كما شكك في نظام التصويت الإلكتروني، وأقنع كثيرين بأنه إذا خسر الانتخابات المقبلة فسوف يرفض نتائجها كما فعل "ترامب".

- يطرح "دين عبيدالله" فكرة أكثر تشددًا تدفع بأن حسابات "ترامب" كان ينبغي وقفها قبل ذلك بكثير؛ فلو منعت وسائل التواصل الاجتماعي "ترامب" من استخدام منصاتها في أوائل نوفمبر بعد أن بدأ في ترديد الأكاذيب حول تزوير الانتخابات مباشرة، لتغيرت دفة الأمور، ولكان ممكنًا الحيلولة دون الهجوم على الكونجرس. فلا جدال أن وسيلة "ترامب" الأساسية لنشر الأكاذيب كانت هي وسائل التواصل الاجتماعي، بحسب الكاتب.

- يجادل "صامويل دومينيوني" (الباحث بمركز الأمن السيبراني بالمعهد الإيطالي لدراسات السياسة الدولية ISPI) في مقاله المعنون

"شركات التكنولوجيا الكبيرة: وسائل التواصل الاجتماعي العامة والقواعد الخاصة" ، بأن قرار "تويتر" و"فيسبوك" تعليق الحسابات الشخصية للرئيس السابق "ترامب" أثار ردود أفعال متباينة ومستقطبة؛ حيث جادل كثيرون بأن اللحظة التي طال انتظارها قد أتت أخيرًا عندما تمت معاقبة "ترامب" لانتهاكه المتكرر لشروط الخدمة واستخدام المنصات. ومع ذلك، انتقد آخرون القرار لأنه نبع من رغبة تلك المنصات في إسكات زعيم سياسي لديه ملايين المتابعين.

- مع ذلك، تشير "برونوين كارلسون" إلى انعدام جدوى الإجراءات المتخذة ضد "ترامب" على الرغم من كونها محاولات مشروعة لمعالجة الخطاب المتطرف، لأنها لم تفكك الارتباط بينه وبين مؤيديه، ولم تتصدَّ لقضايا العنف أو خطاب الكراهية. ولذا، كان من المتوقع أن يكون الفاشيون والنازيون الجدد والمتفوقون البيض من أوائل المتحمسين للإنترنت. وعلاوة على ذلك، لا يوجد حافز قوي لمنصات التواصل الاجتماعي لمعالجة خطاب الكراهية والعنصرية، حتى لا يؤثر ذلك سلبًا على أرباحها.

- في المقابل، يرى "توم ويلر" (الباحث الزائر بمعهد بروكنجز) في مقاله "عواقب التجربة العملاقة لوسائل التوصل الاجتماعي " أن "فيسبوك" و"تويتر" غير مسئولين عن نشر الكراهية والأكاذيب والمؤامرات التي أدت في النهاية إلى الهجوم على مبنى الكابيتول، وذلك بموجب القسم 230 من قانون آداب الاتصالات لعام 1996. كما تؤكد شركات وسائل التواصل الاجتماعي انعدام الوسائل المتاحة لمراقبة المعلومات المتدفقة على منصتها. مع ذلك، يرى "ويلر" أنه من الصعب تصديق أن العقول اللامعة التي أنتجت الخوارزميات والذكاء الاصطناعي التي تشغل تلك المنصات غير قادرة على تحقيق نتائج أفضل على صعيد مراقبة المحتوى.

وعليه، يمكن القول إن العجز التكنولوجي لا يحول دون ممارسة المسئولية، ولكن نقص الإرادة والرغبة في تحقيق أرباح ضخمة.

سياسة جديدة.. ضرورة ملحّة

- بحسب "بروس شنير" و"أليسيا وانليس" في مقالهما المعنون "خطر الإقناع في عصر التكنولوجيا الكبيرة" ، يقضي المواطن الأمريكي البالغ أكثر من 11 ساعة يوميًا في التفاعل مع مختلف الوسائط. ومن ثم، تؤدي مستويات المشاركة هذه إلى كميات هائلة من البيانات الشخصية كتلك التي تتصل بتفضيلات المستخدمين، واهتماماتهم، وحالتهم الذهنية، دون إلمامهم بسبل وآليات عمل تقنيات التوجيه والإقناع. وبالتالي، من غير المحتمل أن يدرك كيفية التلاعب بمعتقداته وآرائه. وعلاوة على ذلك، هناك عدد قليل من القواعد المعمول بها لحماية الأشخاص من إساءة استخدام تلك التقنيات، بما يشكل خطورة على المجتمع. ولذلك، تتزايد ضرورة وحتمية إجراء محادثات جادة للحد من تقنيات الإقناع والتوجيه، وهو ما يجب أن يبدأ بتوضيح حدود المسموح وغير المسبوح به.

- تأكيدًا على حتميّة الإصلاح والتغيير، يدفع "ديبايان غوش" بأن الرقابة على الإنترنت تسببت في حقبة رقمية جديدة. في هذا الإطار، تبرز الإجراءات التطوعية التي اتخذها "فيسبوك" و"تويتر" في الدور المهم للتنظيم الذاتي من داخل الصناعة، تأكيدًا على أهمية تعدد الجهات الرقابية، بخلاف الرقابة الحكومية لضمان فعالية الجهود ضد المحتوى المتطرف. في هذا السياق، يرى "داريل ويست" (بمعهد بروكنجز) في مقاله المعنون "دور المعلومات المضللة في تمرد ترامب" أن هناك حاجة إلى إصلاح وسائل التواصل الاجتماعي. ولا يعني ذلك بالضرورة التخلي كليةً عن درع المسئولية القانونية الذي يحمي وسائل التكنولوجيا الكبيرة من الملاحقة؛ بل يعني إنشاء حواجز حماية جيدة تحمي

الأمريكيين من العنف وخطابات الكراهية الصريحة. ولهذا الغرض، يمكن الاستعانة بقانون مكافحة الاتجار بالجنس عبر الإنترنت لعام 2018، الذي حمّل الشركات الرقمية مسئولية الاتجار بالبشر إن حدث عبر مواقعها.

- اتساقًا مع هذا الطرح، قدم "توم ويلر" في مقاله رؤية للتعامل مع منصات التواصل الاجتماعي؛ فتبعًا له، ينبغي التعامل مع تلك المنصات كوسائل إعلامية، حيث المعايير السلوكية الراسخة للشركات الإعلامية. وعلى جانب آخر، حان الوقت للتوقف عن العمل في الخفاء؛ فعلى عكس القرارات التحريرية العلنية لوسائل الإعلام التقليدية، فإن قرارات منصات وسائل التواصل الاجتماعي سرية، ولا يمكن اكتشاف قراراتها التحريرية إلا عن طريق الصدفة. وعليه، فقد باتت وسائل التواصل الاجتماعي مطالبة بتوفير واجهة مفتوحة، مع حماية خصوصية المستخدمين، وعلى نحو يمكن الآخرين من رؤية نتائج عملية التحرير.

ختامًا، من الواضح أن قرار "تويتر" بتعليق حساب "ترامب"، وما تلاه من جانب تطبيق "واتساب" بفرض سياسات جديدة على مستخدميه –وإن تم التراجع عنها- لا يعدو كونه حلقة جديدة في سلسلة انتهاك خصوصية الأفراد والتغول على بياناتهم. ونتيجة اتساع نشاط منصات التواصل الاجتماعي، وتحوّلها إلى منصات شاملة منخرطة فيما هو اجتماعي وسياسي وإعلامي وغير ذلك. يثير ذلك تخوفات باتجاه الشركات التكنولوجية لفرض قواعد جديدة في خضمّ نظام عالمي جديد تهيمن فيه تلك الشركات عبر ما تمتلكه من قدرة على التأثير والإقناع وتوجيه الأفراد تبعًا لمصالحها ومواءماتها السياسية، الأمر الذي قد يدفع الحكومات الوطنية -في المقابل- نحو تقييد منصات التواصل الاجتماعي لمواجهة تغولها أو سن قوانين تشريعية من شأنها مواجهة تلك الاختراقات بشكل يحفظ سيادتها وقيمها ويحمي مواطنيها.

الهوامش

Natalie Pang, Commentary: WhatsApp's New T&Cs Could Spark Changes to how Data and Privacy are Managed, Channel News Asia, 19 January 2021, Available at: shorturl.at/iACRV, Accessed 21 January 2021.

David Chau, Donald Trump Supporters Embrace Signal, Telegram and other 'Free Speech' Apps, ABC. Net, 20 January 2021, Available at: shorturl.at/jyQZ0, Accessed 21 January 2021.

Tom Philips, Hannah Ellis & Shaun Walker, Trump Social Media Ban Sparks Calls for Action against other Populist Leaders, The Guardian, 17 January 2021, Available at: shorturl.at/mAFS1, Accessed 20 January 2021.

Dean Obeidallah, What if Twitter had banned Trump Sooner?, CNN, 17 January 2021, Available at: shorturl.at/swHY7, Accessed 21 January 2021.

Samuel Dominioni, Big Tech: Public Socials and Private Rules?, Italian Institute for International Studies, January 15, 2021, Available at: shorturl.at/aqINY, Accessed 21 January 2021.

Bronwyn Carlson, Why Social Media Platforms Banning Trump Won't Stop- or Even Slow Down-His Cause, The Conversation, 15 January 2021, Available at: shorturl.at/hxSX2, Accessed 21 January 2021.

Tom Wheeler, The Consequences of Social Media's Giant Experiment, Brookings Institute, January 13, 2021, Available at: shorturl.at/ejJPS, Accessed 20 January 2021.

Bruce Schneier, Alicia Wanless, The Peril of Persuasion in the Big Tech Age, Foreign Affairs, December 11, 2020, Available at: shorturl.at/gvERV, Accessed 20 January 2021.

Dipayan Ghosh, Are We Entering a New Era of Social Media Regulation?, Harvard Business Review, 14 January 2021, Available at: shorturl.at/suAGO, Accessed 21 January 2021.

Darrell M. West, The Role of Misinformation in Trump's Insurrection, Brookings Institute, January 11, 2021, Available at: shorturl.at/ksA46, Accessed 21 January 2021.

بيانات وإحصائيات

1

موقع مصر
على مؤشر الحوكمة العالمي

يقيس مؤشر الحوكمة العالمي مدى جودة حوكمة المؤسسات، حيث يتكون من 6 محاور رئيسية، هي: فعالية الحكومة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية.

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وحرية التعبير، وكذلك مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومدى ثقة الفاعلين في قواعد تسيير المجتمع والالتزام بها.

ويتم تنفيذ مؤشر الحوكمة منذ عام 1996 لأكثر من 200 دولة، بالاستناد إلى أكثر من 30 مصدرًا للبيانات من معاهد المسح ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص، بتمويل من البنك الدولي. وفيما يلي موقع مصر على مؤشر الحوكمة العالمي وفقًا للتقرير الصادر في عام 2020.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (18) - 1 فبراير 2021

موقع مصر على مؤشر الحوكمة العالمي

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يقيس مؤشر الحوكمة العالمي مدى جودة حوكمة المؤسسات، حيث يتكون من 6 محاور رئيسية، هي: فعالية الحكومة، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، حرية الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية.

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني الدولة على المشاركة في اختيار حكومتهم، وحرية التعبير، وكذلك مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، ومدى ثقة الفاعلين في قواعد تسيير المجتمع والالتزام بها.

ويتم تنفيذ مؤشر الحوكمة منذ عام 1996 لأكثر من 200 دولة، بالاستناد إلى أكثر من 30 مصدرًا للبيانات من معاهد المسح ومراكز الفكر، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص، بتمويل من البنك الدولي. وفيما يلي موقع مصر على مؤشر الحكومة العالمي وفقًا للتقرير الصادر في عام 2020.

الترتيب النسبي لمصر في المؤشرات الفرعية لتقرير الحوكمة العالمي 2020

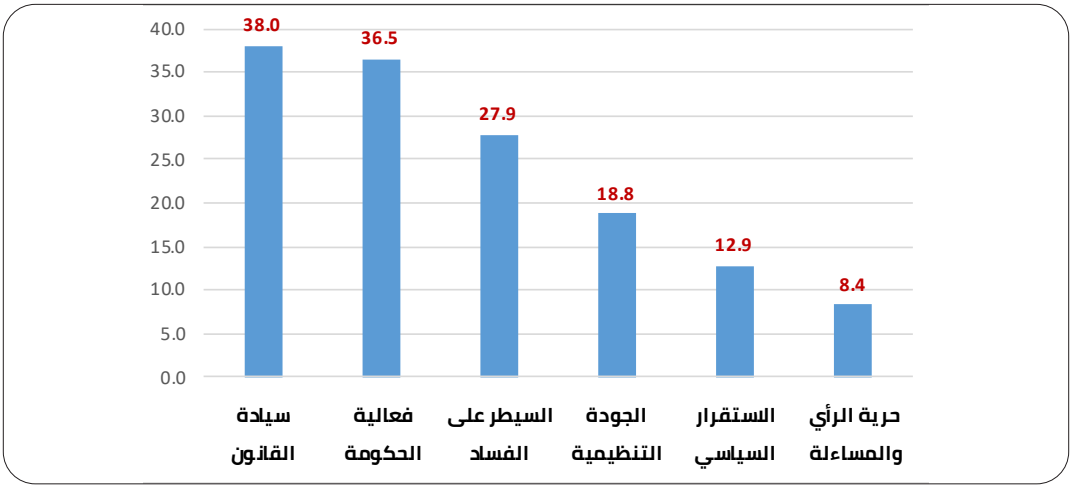

الترتيب النسبي لمصر وعدد من الدول بمحوري الاستقرار السياسي
حرية الرأي والمساءلة، وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020

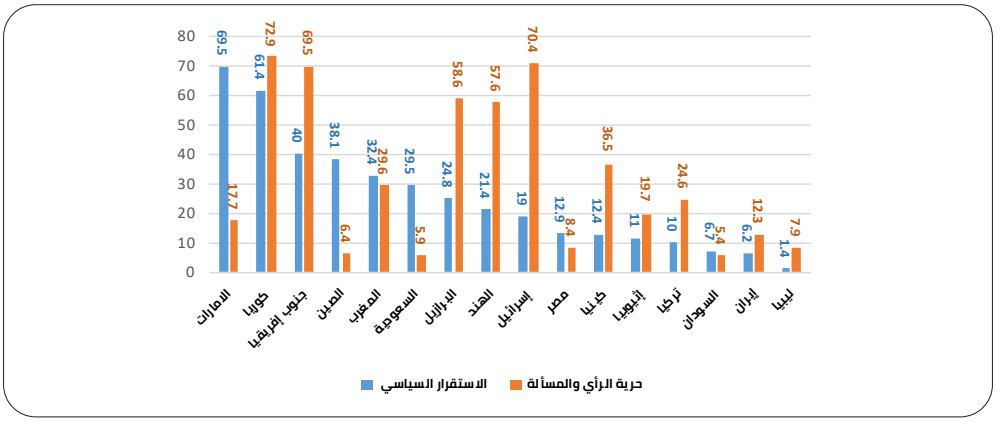

تطور ترتيب مصر النسبي بمحور حرية الرأي والمساءلة وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020
خلال الفترة (1996-2019)

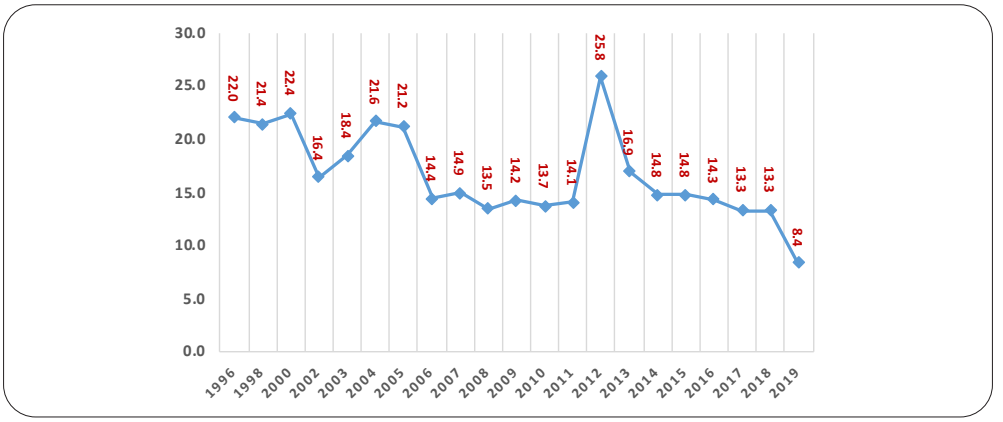

تطور ترتيب مصر النسبي بمحور الاستقرار السياسي وفقًا لتقرير الحوكمة العالم 2020
خلال الفترة (1996-2019)

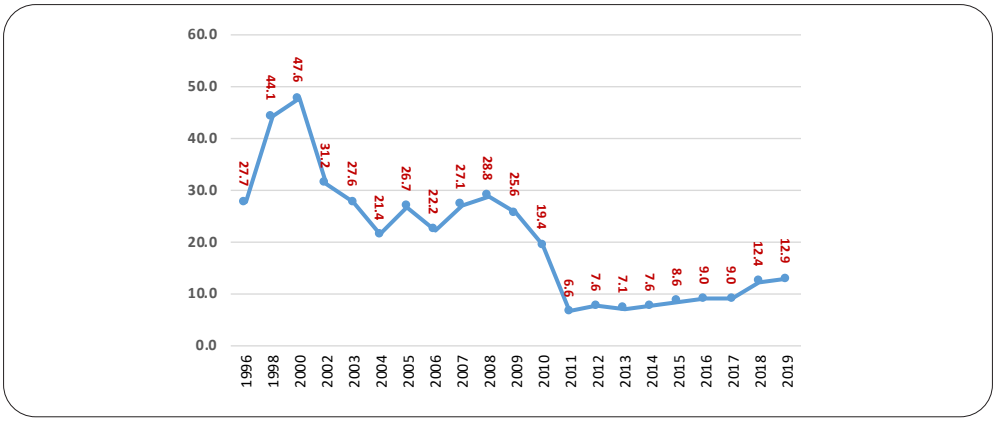

الترتيب النسبي لمصر وعدد من الدول بمحوري فعالية الحكومة
والجودة التنظيمية وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020

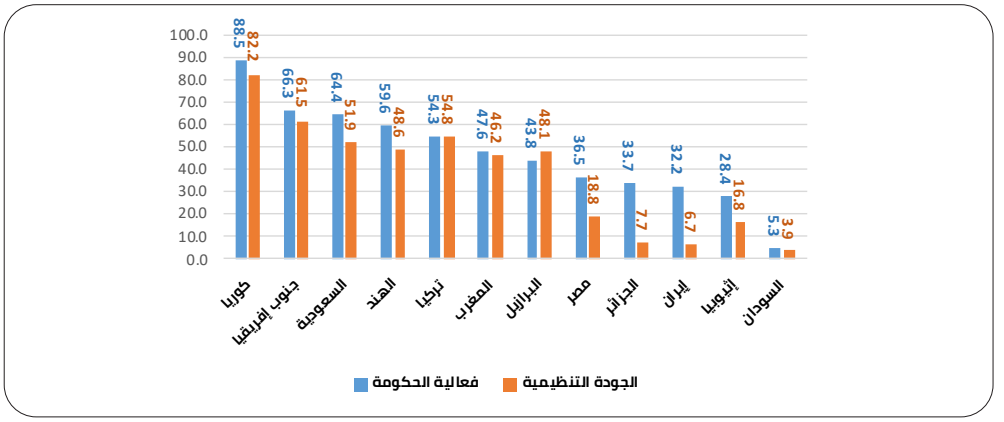

تطور ترتيب مصر النسبي بمحور فعالية الحكومة وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي
2020 خلال الفترة (1996-2019)

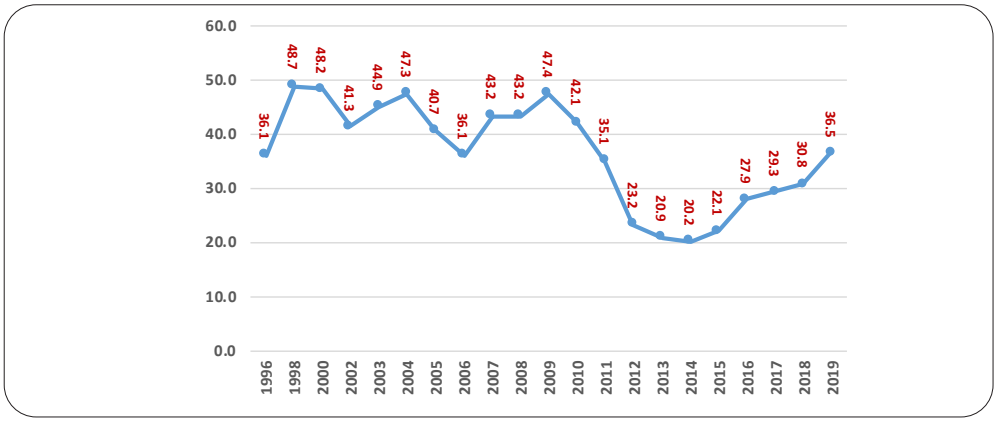

تطور ترتيب مصر بمحور الجودة التنظيمية وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020
خلال الفترة (1996-2019)

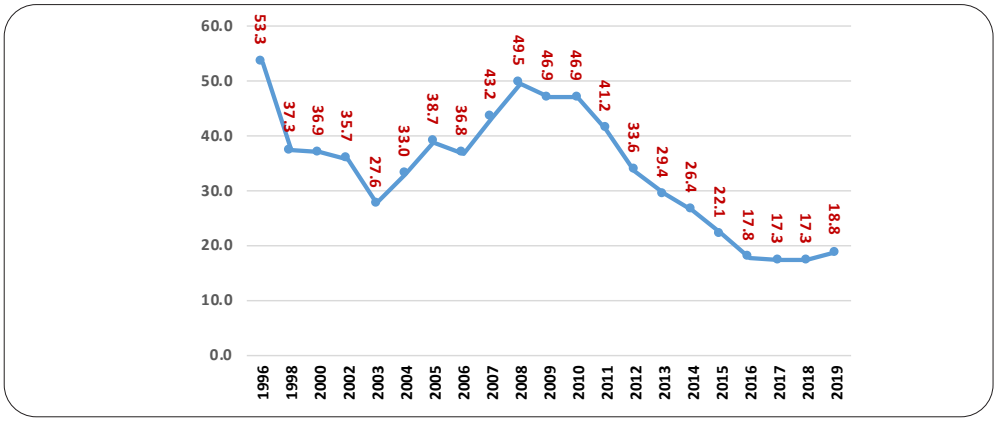

الترتيب النسبي لمصر وعدد من الدول بمحوري سيادة القانون والسيطرة على الفساد وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020

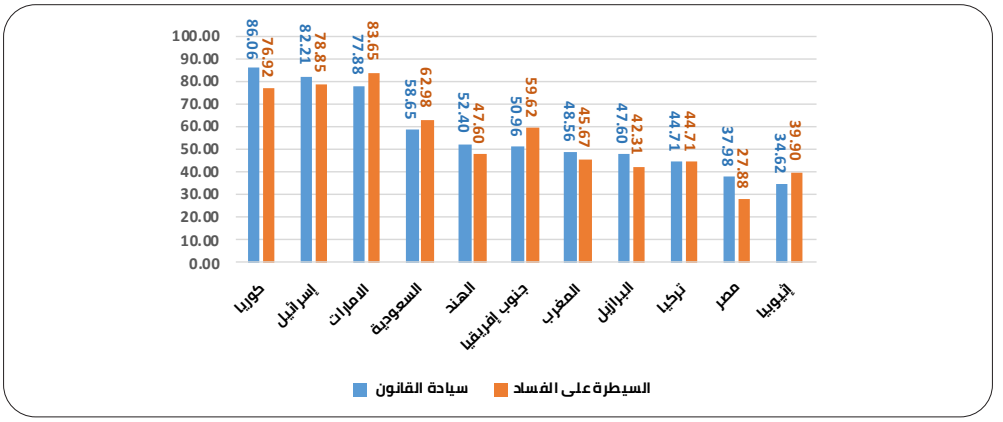

تطور ترتيب مصر النسبي بمحور سيادة القانون وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020 خلال الفترة (1996-2019)

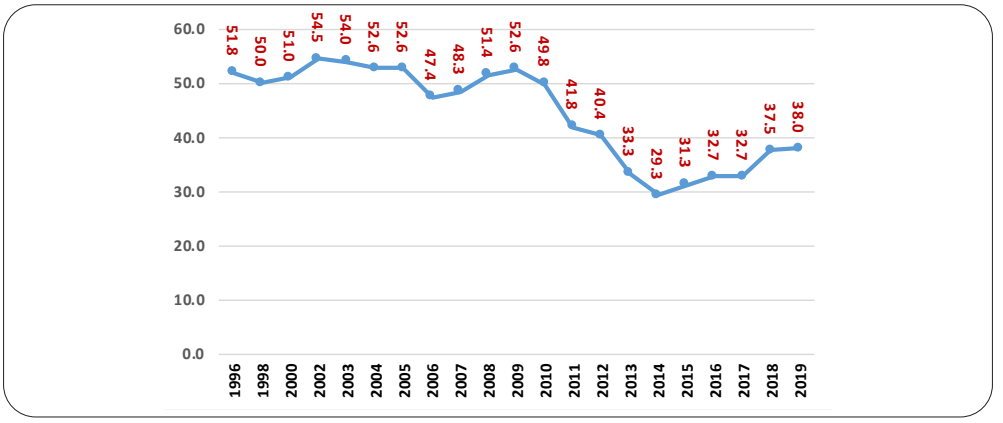

تطور ترتيب مصر النسبي بمحور السيطرة على الفساد وفقًا لتقرير الحوكمة العالمي 2020 خلال الفترة (1996-2019)

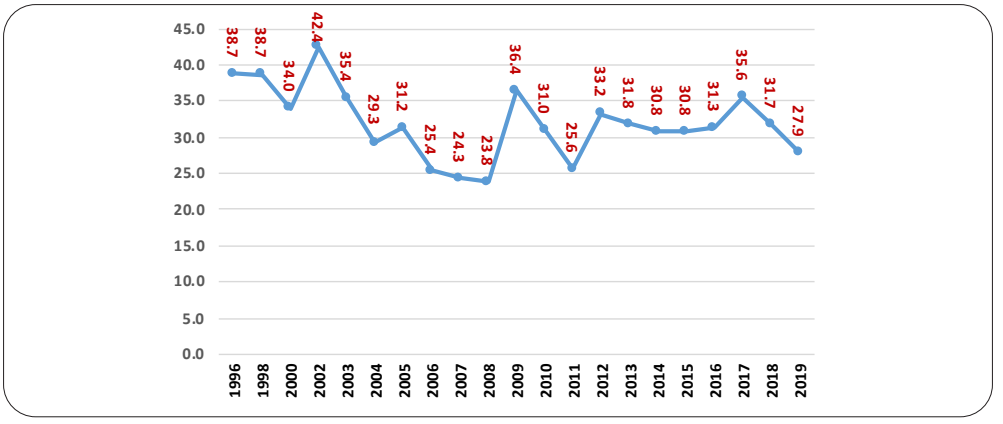

مصدر البيانات: http://info.worldbank.org/governance/wgi/

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo